محمد يوسف المقريف



البليونير الفقير

مركز الدراسات الليبية. أكسفورد

البليونيرُ الفقير



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا

© مركز الدراسات الليبية ـ أكسفورد

جميع الحقوق محفوظة للمركز ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية أو نشره على شبكة الإنترنت إلاّ بموافقة الناشر خطيّاً

الطبعة الأولى
٢٠١٠

رقم الإيداع الدولي:
٩٧٨-١-٩٠٧١٨٧-١٢-٤

All rights reserved
No part of this book may be reproduced or transmitted in any shape or form without written permission

A full CIP record of this book is available from the British Library

First published in Great Britain 2009 by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Summertown
Oxford OX2 7DL



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
بيروت – الحمراء – بناية رسامني
ص.ب: ١١٣/٦٤٣٥
بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣

ISBN 978-1-907187-12-4



ISBN 978–1–907187–12–4

محمد يوسف المقريف

البليونير الفقير



مركز الدراسات الليبية، أكسفورد

كلمة الناشر

غرابة عنــوان الكتاب كغرابة دكتاتور ليبيــا الذي جعل بلاده على مدار أربعين سنة حقلاً لتجاربه السياسية الفاشلة، وحوّل فيها شعباً تجري من تحته أنهار من الذهب الأســود إلى أحد أفقر شــعوب العالم. فعلــى حين ظهرت آثار نعمة النفط على شــعوب الدول المصدرة للنفط، ترى الليبيين يفرون يومياً بالمئات براً وبحراً وجواً من جماهيرية القذافي الســعيدة بحثاً عن العمل والأمل في الدول البعيدة والمجاورة، فضلاً عن الذين تكتظ بهم مستشفيات القاهرة وتونس وعمان بحثاً عن الدواء والعلاج.

هذا الكتاب جزء من مشــروع بدأ فيه الدكتور محمد يوســف المقريف توثيق قصة انقلاب ســبتمبر ومــا جناه القذافي على ليبيا وشــعبها، فلم تجن البلاد منه إلا الخراب والدمار والعبث بثروتها ومقدراتها. كما يرفع هذا الكتاب ورقة التوت عن الدكتاتور الليبي،

ويزيح عنه كل أقنعة الزهد والتقشف التي حاول الاختفاء وراءها طوال حكمه الفاشي.

يحاول دكتاتور ليبيا العسكري أن يظهر للعالم بمظهر الحاكم الورع، الزاهد في السلطة وقصورها، والعازف عن الدنيا ونعيمها، ولكن الحقيقة، كما يكشف عنها الكتاب، أن الذي صادر، باسم نظريته الخضراء، أملاك الليبيين وثرواتهم، يعيش حياة مترفة باذخة لم تعرفها حتى قصور ألف ليلة وليلة. فما ينفقه "ابن الخيمة" في شهر واحد على قبعاته وأحذيته وملابسه المزركشة، وعلى المساحيق والمانيكير، وعلى مصممي الأزياء ومصففي الشعر، وعلى خبراء التزيين والتجميل الذين يرافقونه في حله وترحاله ليعتنوا حتى بأنامله وأظافره، ربما يفوق دخل عشرة آلاف أسرة ليبية في عام كامل. أما أولاده، الذين يتسكعون معظم أيام السنة بين عواصم أوروبا برفقة جيوش من المرافقين والحرس الخاص والخدم والطباخين، فقد يفوق ما ينفقونه على رحلاتهم وسهراتهم وحفلاتهم وسياراتهم وطائراتهم ويخوتهم ميزانية مدن ليبية بأكملها.

لم يكتف الدكتاتور الليبي بالاستئثار بالسلطة والهيمنة على البلاد سياسياً هيمنة كاملة، حيث لا يصدر، أو يلغى، أمر أو قرار

أو قانـــون إلا بإذنه، بل هيمن على كل مقـــدرات البلاد ومواردها المالية، فأغلق خزائن ليبيا في وجوه أصحابها الحقيقيين، وفتحها على المرتزقة من كل لون وجنس، من الفيلبين شرقاً إلى نيكاراغوا غرباً، رغم شعاره الكاذب "السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب" . وفوق كل هذا، أهدر عشـــرات المليارات من أموال الشعب الليبي على أهوائه ومغامراته الطائشة، ولترويج ترهات عقيمة تافهة يدعي أنها ستحل مشاكل البشرية والعالم حلاً نهائياً، وقد أخفق سفيه ليبيا حتى في حل مشـــاكل المزابل والمجاري في جماهيريته السعيدة، رغم أن تعداد ســـكان ليبيا كلها لا يصل إلى نصف أو ثلث تعداد سكان إحدى المدن الكبرى كالقاهرة أو بومباي أو لندن.

أيـــن تذهب ثروات ليبيا النفطيـــة الهائلة؟ ولماذا لم تظهر نعمة النفط على هذا البلد أســـوة ببلاد الخليـــج النفطية؟ هذا ما يجيب عليه هذا الكتاب الفريد.

يوسف المجريسي

مركز الدراسات الليبية

شكر وعرفان

لابد أن أنوه بالجهد الذي بذله الأخ يوســف بشير المجريسي في مراجعة الكتاب مراجعة نهائية، ولمركز الدراسات الليبية وجهازها والمشــرفين على إخراج الكتاب وطبعه فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.

وأظل في النهاية صاحب المسؤولية الكاملة عما يكون قد ورد به سهواً من أخطاء.

والله من وراء القصد وهو المستعان سبحانه.

البليونير الفقير

يحلو للعقيد القذافي دوماً أن يعتبر نفسه من الفقراء ومتحدثاً باسمهم. فعل ذلك في مناسبات عديدة، من أشهرها عندما كتب الافتتاحية الشهيرة لصحيفة "الزحف الأخضر" الرسمية الصادرة يوم ٣/ ١١/ ١٩٨٦، بعنوان "دعوة ملحة لتشكيل حزب" دعا فيها: "الكادحين والمنتجين العارقين والأرامل والمطلّقات خلافاً للشريعة والمغتصبات بالمال والكناسين والسيّاقات والنظّافات وراقدي الريح وقليلي الوالي والمساكين، إلى إجراء عملية جريئة أخرى ونوعية، وتحول ثوري جديد لخلق دولة الجماهير، الجماهير فقط صاحبة المصلحة في الثورة، والتي أكلت الطحالب حصتها، ومصّ دراكولا دمها".[1]

---

١ كلام القذافي دائماً يغلب عليه العامية، عامية غير مفهومة حتى لليبيين أنفسهم. ويبدو أن كلمة "العارقين" أراد بها الذين يعرقون. أما كلمة "راقد الريح" فتعني الفقير بالعامية الليبية، أي النائم في العراء، و"قليلي الوالي" الذين ليس لهم أحد يتولى أمرهم؟

وفي عام ١٩٩٥ أعاد القذافي نشر هذه الافتتاحية ضمن مقالات كتيبه الذي أسماه "تحيا دولة الحقراء: منشورات ضد القانون" مضيفاً إلى عنوان الافتتاحية السابق عبارة "مرة أخرى" فأصبح العنوان الجديد "دعوة ملحة لتشكيل حزب مرة أخرى".

وفي الخطاب الذي ألقاه القذافي في ذكرى انقلابه السابع والعشرين (سبتمبر ١٩٩٦) جاء على لسانه ما نصه:

> إن الممارسات غير المشروعة أملت إصدار قانون التطهير وتشكيل لجان التطهير، وإلا فإن الفقراء خاصة إذا حرّضتهم سيحرقون جميع المتاجر والمزارع والسيارات الكبيرة في ليلة واحدة، وهذا لأننا نتصرف بحكمة ومسؤولية.[٢]

وفي أغسطس عام ١٩٩٩ قامت عناصر من اللجان الثورية بتوزيع "منشور" في مختلف المدن الليبية يحمل عنوان "المنشور رقم ٣٠ بعد الميلاد" (نشر المنشور أيضاً بصحيفة **الزحف الأخضر** الرسمية). وعلى الرغم من أن المنشور يحمل توقيع اسم المدعو "سعد العبرة" إلا أن المؤشرات (لغة المنشور وطريقة وأسلوب وتوقيت توزيعه) تدل على أنه من إيحاء أو إملاء

٢ **الشرق الأوسط** اللندنية، ١٩٩٦/٩/٣.

القذافي. ويتضمن المنشور إشارة إلى بعض صور الفساد والتسيُّب والدمار الذي تعيشـــه الجماهيرية السعيدة، كما يتوعد، بالعقاب وليس الحســـاب، "كافة الواهمين والمرابين والمرتشين والمرتزقة المفســـدين واللصوص والمتســـللين والمزايدين والاســـتغلاليين والمرتدين والمنحرفين". وبعد أن يحذر كاتب المنشور "بأن هذه الفئات تريد منا معشـــر الفقراء أن نركن إليهم شيئاً قليلاً..." وأن هذه الفئات تكابر على غضب الفقراء المهمشـــين، يمضي ليؤكد أن "الجموع والجماهير الفقيرة والقريبة إلى نفس معمر هي التي سوف تقدم على إجراء **العملية الخطيرة** بأظافرها ومعرفتها بالدم لاستئصال العلة والمرض الموروث وثقافة النهب".

عـــاد القذافي في الخطاب الذي ألقاه يـــوم الثلاثاء ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦ إلى التهديد باستعمال «ثورة الفقراء» المزعومة، وكان من بين ما جاء على لسانه:

" . . أنا ما زلت أمسك بصمام الأمان من انفجار ثورة الفقراء الذين يشـــعرون بالغبن من عدم المساواة من توزيع ثروة النفط التي هي ملك كل الليبيين لا يجب أن يســـتحوذ عليها الحذّاق والشطّار" .

وأضاف:

"إن الثروة الآن تتكدس في يد مجموعات صغيرة، والفقير لا يجد من يضمه وهذا أمر غير مقبول."

كما دعى إلى ضرورة أن تخطط الدولة لإخراج الفقراء من ليبيا من وضعهم الحالي وإلا:

"سأفترش بنفسي حصيرًا في شوارع المدن الليبية لأستمع إلى شكواهم".

وبالتزامن مع هذا الخطاب نشرت وسائل الإعلام الإلكترونية مقالاً بعنوان "فروخ" لكاتب غير معروف باسم "أبو بكر الشاب" يعتقد أنه القذافي نفسه، تحدث فيه الكاتب عن معاناة القذافي ومكابدته من أجل "الحزانى والمحرومين والمغبونين في ليبيا وعن صور الفساد الذي تورط فيه أغلب رموز نظامه.

وفي أواخر شهر فبراير ٢٠٠٧ م، تناقلت وسائل الإعلام خبرًا مفاده أنه جرى مساء يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ م احتفال بمدينة طرابلس، بمناسبة تسليم (٤٠٠) أسرة ليبية محتاجة نصيبها من ثروة المجتمع، وقد تم خلال هذا الاحتفال تسليم القذافي حصصاً بحضور كبار معاونيه عبارة عن "حافظة استثمارية" تحمل الرقم (واحد) بقرار

من المؤتمرات الشــعبية الأساسية والتي تمثل حقه ونصيب عائلة القذافي المكونة من تســعة أشخاص من ثروة المجتمع. وأضاف الخبر أن أســرة القذافي ضمن الدفعة الأولى من بين (٥٠٠٠) أسرة تم مؤخّرًا تصنيفهم في عداد أسر المحرومين من الثروة.

وألقى المدعو محمد عربي منسّق ما يدعى "التيارات الشعبية الإجتماعية" بشعبية طرابلس كلمة في الاحتفال جاء فيها:

أخي القائد:

بصدق أننا نهنئك ونهنئ أنفسنا بما نشعر به من سعادة وسرور صادقين بوجودك بين المحرومين من أبناء شعبك ووطنك.

بارك الله فيك وأحسن إليك كما أحسنت إلى نفسك وأحسنت إلينا.

أيها القائد العظيم لا بد وأنك تشــعر بسرور مثلما نشعر نحن بهذا الســرور العظيم بــأن يكون رائد الشــعب وقائدهم بين المحرومين من أمته.

وأين يحدث مثل هذا حتى يسر الإنسان بمثل هذا السرور؟

أشهد بالله أنني اليوم في سرور عظيم في الحقيقة بوجودك بين المحرومين من شعبك.. من أمتك.

وإنهــا لبادرة طيبة. وإنهــا لبادرة عظيمة يفهمهــا المفكرون

والعقلاء الذيــن يقدرون مصالح الشــعوب ويفهمون تواريخ الشعوب.

إنها لحادثة عظيمة لم يسبق لها مثيل في العالم كله.

البلاد التي تقدمت كثيرًا لها ضمان اجتماعي ولها رعاية للفقراء ولها رعاية للمحرومين، ولكن لم يحدث أن قام قائد من هذه الشعوب بمثل هذه البادرة العظيمة.

إنها لبادرة عظيمة أن يكون المحروم في الشعب الليبي لا يمد يده ويريق عرق جبينه ليشــحت أو يطلب مكرمة من أحد من أغنياء.

هؤلاء المحرومون من شــعبك كم هم سعداء بوجودك بينهم وكم هم سعداء بما يحظون به من ثروة بلادهم.

ولكأنني بــك تتصور الآن دولًا مثلنا أغنيــاء بثروتهم النفطية وبغيرها، ولكننا نجد طائفة كبيرة وجمعًا غفيرًا من شــعوبهم يبيتون في العراء ويفترشــون الطرقات ويتكففون قوت يومهم من أغنياء قومهم.

جديــر بك يا أخي بأن تفخر وأن تســعد بين المحرومين من أهلك.

وجدير بــك أن تكون قائدًا تاريخيا، وهــذا ليس ثناء عليك ولكــن هذه هي الحقيقة. . هذه هي الحقيقة التي نشــعر بها.

رأينا شعوبا تعتني بالفقراء ولكن لم يحدث لا في الشيوعية ولا في الرأسمالية ولا في أي نظام من أنظمة الحكم أن تتولى دولة توزيع ثروتها على الفقراء والمحرومين منها.

إلى جانب ميزة أخرى نمتاز بها وهي سلطة الشعب.

أيها القائد إننا نتمتع بسلطة الشعب منذ ثلاثين سنة لم يتمتع بها شعب من شعوب الدول العربية ولا الإسلامية. وأتمنى أن أطيل وأن نذكر الحقائق ولكن الوقت لا يكفي إلا أن نشكركم ونقدر موقفكم ونباهي بمبادرتكم العظيمة هذه.. وأيضا وجودكم بين هذه الفئة من المحرومين من شعبك الكريم أيها الأخ الكريم.

بارك الله فيك وأحسن إليك).

وخلال الاحتفال قام المدعو "يوسف أبو حلالة" منسق ما يسمى القيادات الشعبية الاجتماعية بشعبية الجفارة بقراءة نص سند ملكية المحفظة الاستثمارية رقم (١) من الجماهيرية التي سلمت القذافي وجاء فيها:

(الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

صندوق الإنماء الإجتماعي.

إفادة ملكية محفظة استثمارية.

اسم المساهم: أسرة معمر محمد أبو منيار القذافي. .

الشعبية: طرابلس، الجفارة

المؤتمر الشعبي الأساسي: شهداء أبو مليانة وجميع المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العظمى

رقم البطاقة الشخصية: (١)

عدد أفراد أسرتك: (٩)

رقم المحفظة الاستثمارية: واحد في الجماهيرية العظمى).

كما أورد الخبر أن الأسر التي تسلمت نصيبها من الثروة المجتمع قامت بتقديم "وثيقة عهد وامتنان سرمديين" للعقيد القذافي جاء فيها:

(وثيقة عهد وامتنان سرمديين.

إلى ناصر المحرومين ومساند المظلومين.

إلى الراعي الأول للعمل الاجتماعي التضامني.

الأخ القائد العظيم معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي.

إلى من كان له الفضل بأن ننعم بأمل لم يتصدر أحلامنا يومًا ما.

إلى الذي أحاطنا واحتوانا ورعانا ورسم مستقبلنا وأودعه في

محافظ الأمان.

فمنذ انبلاج ثــورة الفاتح العظيم وإعلانك فــي البيان الأول للثورة بأن لا مغبون ولا محروم ولا سيد ولا مسود.. وحتى إعلانك لمبادرتك الإنسانية النبيلة بضرورة حصول المحرومين من ثروة المجتمع على حقهم فيها.. فنفذت ما عاهدت.

وكنــت ولا زلــت أبًا حنونًا وأخًا مســاندًا وروحــا تبث فينا الحياة.

نحن الأســر المحرومة من الثروة، نعاهدك اليوم عهد الاوفياء عهد الشرفاء، عهدًا لا نحيد عنه بأننا كنا ولا زلنا جندك نذود عنك بأرواحنا.. نعاهدك عهد الروح للجسد، الذي لا تتوارى عنــه الروح إلا بالموت.. وما الموت إلا انكســارنا وحاجتنا وحرماننا، فضمدتنا وســددت حاجاتنا.. وأمنت مستقبلنا.. فأصبحنا مكتفين في زمن كنت ولا زلت أنت زعيمه وقائده.

دمت لنــا ما دامت الحيــاة وما بعدها ناصــرا للمحرومين. ومسانجا للمحتاجين.

وإلى الأمام والكفاح الثوري مستمر).

وألقــى العقيد القذافي من جانبــه كلمة في الاحتفال كان من بين ما جاء فيها:

"يشرفني أن ألقي كلمة الذين كانوا محرومين من ثروة بلادهم قبل الثورة.

ثم عاد القذافي في الخطاب الذي ألقاه يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦ إلى التهديد بإشعال "ثورة الفقراء" المزعومة.

وسوف نتوقف عند ما جاء على لسان القذافي من ادعاءات بانتمائه إلى "**معشر الفقراء في ليبيا**"، وأنه يتحدث باسمهم ويدافع عن مصالحهم ويهدد بأن يشعل ثورة الفقراء ليضيفها إلى متحف بقية ثوراته المزعومة الأخرى، "ثورة الجنود" و"ثورة الطلاب" و"ثورة العمال". وسوف نناقش هذه القضايا من خلال طرح عدد من التساؤلات ومحاولة الإجابة عنها:

- أولاً: ما الذي يؤهل القذافي لأن يتكلم باسم الفقراء؟
- ثانياً: ما الذي يبرر أن يوجد في ليبيا فقراء أصلاً؟
- ثالثاً: من هو المسؤول عن إفقار الليبيين؟ وأين ذهبت أموال الليبيين؟
- رابعاً: أين هو موقع أبناء القذافي وأقاربه من هذه الثورة؟ أهم من بين الذين يقودون ثورة الفقراء المزعومة مع أبيهم أم أنهم يكونون هدفاً لثورة الفقراء؟

■ خامساً: ما هي الثورة المطلوبة وضد من؟

ولنبدأ بسؤالنا الأول عن **المؤهلات** التي تجعل القذافي جديراً بأن ينتسب إلى "معشر الفقراء" في ليبيا، وأن يتكلم باسمهم، وأن يهدد بقيادة ثورتهم.

لو أن القذافي كان قد زعم هذا الزعم وادعى هذا الادعاء عندما كان متشرداً في بوادي سرت ومتسكعاً بين نجوعها، أو عندما كان صعلوكاً أجرب تتقاذفه مدن وقرى فزان لكان محقاً، ولكان من واجبنا أن نصدقه.

ولو أن القذافي زعم هذا الزعم عندما كان طالباً في ثانوية مصراته، أو في الكلية العسكرية الملكية في بنغازي، لكنا صدقناه بدون تردد، فالمعروف عنه يومذاك أنه كان يدعو رفاقة إلى عدم الإسراف وعدم التبذير، بل استخدام موسى الحلاقة أكثر من مرة (قبل اكتشاف الأنواع الحديثة منها).

ولو أن القذافي ادعى هذا الادعاء خلال الفترة التي أعقبت تخرّجه من الكلية العسكرية الملكية في عام ١٩٦٥ وإلى قيامه بالانقلاب عام ١٩٦٩ لكنا صدقناه أيضاً ودعونا الناس إلى ضرورة تصديقه.

وحتى لو أن القذافي زعم هذا الزعم بالنسبة للسنوات المبكرة

الأولى التي أعقبت قيامه بالانقلاب فلن يعدم أن يجد أحداً يصدقه، فلقد حرص يومئذ على إحاطة نفسه بكثير من "مظاهر" التقشف والورع والبساطة والفقر.

أما أن يدّعي القذافي هذا الأمر: أمر الانتساب إلى "معشر الفقراء" والتحدث باسمهم والتهديد بالقيام بثورة فقراء يقودها بنفسه باعتباره منهم، في عام ١٩٨٦، أو عام ١٩٩٦، أو عام ٢٠٠٦، أو في هذا العام ٢٠٠٧، فهذا ما لا يقبله أحد ولا يصدّقه عاقل، إلا أن يكون مفهوم "الفقر" و" الفقراء" عند القذافي مخالفاً لما تعارف عليه كل البشر.

نعود إلى سؤالنا الأول، ترى ما الذي يؤهل القذافي للانتساب إلى "معشر الفقراء" في ليبيا والتحدث باسمهم؟

أهي ملابسه الأنثوية الحريرية الفاخرة وأزياؤه وعطوره ومكياجاته المتعددة المتنوعة المتغيرة صباحاً مساء؟

أم هم مدلّكوه ومزيّنوه وخدمه من كل جنسية وجنس؟

أم هي خيمته التي يعتبرها مظهراً من مظاهر تقشفه وتواضعه في الوقت الذي يملك منها العشرات وتفوق قيمة كل واحدة منها تكلفة أغلى البيوت وأفخمها؟

أهي استراحاته وفيلاته وقصوره المنتشرة في شتى أرجاء البلاد؟ (لا يختلف الأمر إذا كانت قد بنيت له أو أهديت إليه أو استولى عليها أو اشتراها). أم هي وسائط ووسائل انتقاله وتحرُّكه من سيارات وطائرات ويخوت من كل نوع وصنف وموديل؟

أم هي مزارعه وخيوله ونوقه وحدائق الحيوانات التي أعّدت له خصيصاً للنزهة والتأمل وللاختلاء و"للترشيد" و"للتهجد"؟

أم هي تجهيزات بيوته وغرف نومه الخاصة التي كشفت الغارة الأمريكية في عام ١٩٨٦، بدون أن تدري، عن جانب من فخامتها وترفها وأنواع أثاثها ورياشها؟

أم هي أعداد الخدم والحشم والطهاة والمربين من كل جنسية وجنس المنتشرين في شتى بيوته وقصوره لخدمته وخدمة بقية أفراد "الأسرة غير المالكة" من "صفية" إلى "سيف العرب"، مروراً بمحمد وسيف والساعدي وهانيبال والمعتصم وعبس والمصونة "عائشة"؟

أم هي صور الحياة الباذخة المترفة الماجنة العابثة التي يحياها كافة أفراد هذه الأسرة في مأكلهم ومشربهم وملبسهم وفي حلّهم وأسفارهم، وسهراتهم وحفلاتهم داخل ليبيا وفي شتى عواصم العالم.

أم هــي مليارات (ولا أقول ملاييــن) الدولارات التي نهبها هو وأبناؤه من خزانة الشعب الليبي ومن عائداته النفطية، والتي تقدرها الجهات "العليمة" بما يفوق مائتي (٢٠٠) مليار دولار؟

هــذه حقائق معروفة وثابتة. وكثير منها ظاهر للعيان من خلال متابعة أخبار البليونير الفقير القذافي والتمتع بمشاهدته على مختلف الفضائيات المدفوعة الثمن، ومن خلال متابعة أخباره وأخبار أبنائه وأختهم ووالدتهم.

ولكــن لماذا يصــر القذافي بعد كل مظاهر الثــراء والترف والغنى الفاحش الظاهر التي يحياها وأســرته، على أنه ينتمي إلى "معشر الفقراء"؟

بقدر ما يبدو هذا الســؤال محيراً للبعض وبخاصة أولئك الذين ينظرون إلى القذافي على اعتبار أنه "إنسان سوي" فإن الإجابة لدى الآخرين تبدو بســيطة وسهلة، ولا يرون في ذلك غرابة وتناقضاً، بل يرون في هذا الادعاء الكاذب بشأن الفقر، الحالة الأكثر انسجاماً مع شخصية القذافي، والأكثر تطابقاً وتناغماً مع بقية ادعاءاته.

فهــو يدعي أنه ليس بحاكم ولا ملك ولا أمير في الوقت الذي يعلم فيه العالم أجمع أنه صاحب الكلمة المطلقة في أحوال الشعب الليبي وأموره وقضاياه كلها.

كمـــا يدعي الطهر والورع والتهجد في الوقت الذي يمارس فيه المجون والعهر والشذوذ على مرأى ومسمع العشرات من الناس.

وهو يدعي الثورية وبأنه "الصقر الوحيد" في الوقت الذي يعلم فيـــه أقرب المقربين إليه حالة الهوان التي يحياها ودرجة "الركوع" و"الخضوع" والارتماء التي هو على استعداد أن يصل إليها.

وهو . . . وهو. . . وقس على ذلك الكثير.

مشـــكلة القذافي مع نفســـه، أو مشـــكلتنا معه، أنه من النوع الذي يكذب ويكذب حتى يصدِّق نفســـه، ويصدِّق كذبه. ومن ثم يتصوَّر أن العالم هـــو الآخر قد صدّقه وصدّق كذبه، أو ينبغي أن يصدقه.

فالقذافي يزعم في إحدى خطبه أنه لا يعرف حتى شكل الدولار. كما يحلف في مناســـبة أخرى بالطلاق على مؤتمر الشـــعب العام معترضاً على زيادة مرتبه الشهري عن مرتب رئيس الوزراء، كما لا يكـــفّ عن الوقوف أمام الدائرة التلفزيونية المغلقة ورواية القصص العجيبة التي تتحدث عن فقره وفاقته وزهده في المال.

فهو يروي كيف أنه ذات مرة (بعد استيلائه على السلطة بالطبع) لم يجد ما يشـــتري به أضحية العيد، فلجأ إلى الاستدانة من زميله السابق عبد السلام جلود.

كما يحكي في مناسبة أخرى كيف أن أسرته فوجئت ببعض الزوار ذات مرة ، فلم تجد ما تقدمّه إليهم قياماً بواجب الضيافة فاضطرت زوجته إلى إرسال ابنتها عائشة لبيع بعض الفراخ التي كانت تربيها، واستخدام ثمنها في شراء ما يلزم للضيوف الذين وصلوا على حين غفلة.

كما يزعم في مناسبة ثالثة أنه فوجئ بأحد أصدقائه القدامى يطرق الباب عليه يسأله بعض المال كسلفة، ولأن القذافي لم يكن يملك أي مال فقد اعتذر للصديق وطلب منه العودة في اليوم التالي، وفي ذلك اليوم أخذ القذافي هذا الصديق معه إلى مصرف ليبيا المركزي حيث طلب من الموظف المسؤول أن يقدم سلفة إلى هذا الصديق فاعتذر له الموظف.

كما يزعم في مناسبة رابعة أن ابنه الساعدي قد باع بعض النوق التي تركها له جده أبو منيار وقام بالإنفاق من ثمنها على استضافة إحدى الفرق الرياضية الإيطالية في ليبيا.

ولا تنتهي تخاريف القذافي ورواياته التي تتحدث عن "فقره" وانتمائه بجدارة إلى "معشر الفقراء والمساكين"، فقد رأينا كيف ظهر يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ مدعيا أنه وأسرته يشكّلون الأسرة المحرومة الأولى في ليبيا.

الذي يروي عادة القصص التي تحكي عن ورع أو زهد وتقشف أحد الناس المرموقين هم أناس آخرون (جيران، أو طلاب، أو مريدون، أو معارف. . .) وليس المعنيين أنفسهم. أما في حالة القذافي فيبدو أنه لم يجد من يروي عنه هذه "القصص" فاضطر المسكين (من باب التواضع وعدم الحديث عن النفس) إلى روايتها عن نفسه حتى لا يحرم الناس من فائدتها وعبرتها.

ورغم أن هذه القصص والتخاريف لا تنطلي على أحد، ولا تجد من يصدقها حتى بين الأطفال، فإن القذافي لم يتردد في تصديقها. أفلا يكفي أنه رواها على الناس؟ وطالما أنه صدق نفسه، وصدق كذبه، فما على بقية الناس إلا أن يصدقوه. عليهم، رغم كل مظاهر الثراء الفاحش والترف الماجن التي يرونها بأم أعينهم محيطة به، أن يصدقوا أنه ما يزال فقيراً معدما وينتمي إلى "معشر الفقراء" و"راقدي الريح" و"قليلي الوالي". فهو القذافي، ألم يقل عنه أحد الكتاب بحق "إنه يعيش في عالم من صنع خياله المريض"؟

وبعيدا عن خيال القذافي الكذاب المريض، تبقى الحقيقة التي يعرفها القاصي والداني داخل ليبيا وخارجها، وهي: أن القذافي قام بأكبر عملية سطو ولصوصية في التاريخ المعاصر، حيث نهب واستولى هو وأبناؤه من خزانة الشعب الليبي على ما لا يقل عن

مائتي (٢٠٠) مليار دولار، وأنهم بهذه الأموال التي سـطوا عليها أصبحـوا من أثرى أثرياء العالم. إن هذه الحقيقة هي التي جعلت أبناء شـعبنا يطلقون على القذافي منذ عدة سنوات اسماً بديلاً لأبو منيار هو "أبو مليار".

اللص الأكبر والشعب الفقير

القذافي إذن، وفقاً لمــا أوردناه، لا يملك أي صفة تجعله مؤهلاً لأن يتكلم باســم "فقــراء ليبيــــا" الذين اعترف بأن عددهم يصل إلــى المليون مواطــن، كما أنه ليس مؤهلاً لأن يقود ثورة باســم هؤلاء الفقــراء أو نيابــة عنهم.

السؤال الذي يعنينا ونحاول الإجابة عنه هو: ما الذي يفسر وجود فقــر في "جماهيرية القذافي العظمى"، والتي ينفــرد شعبها وفقاً لمزاعم قائدها بأنه "الشعب الوحيد السيد في العالم" و"الذي بيده السلطة والثروة والسلاح"؟ لماذا كل هذا العدد الهائل من الفقــراء على الرغم من تعاظم عائدات البلاد النفطيــة دون توقف؟

وأشدد هنا على أننا سنحاول البحث عن **تفسير** لهذه "الظاهرة المعجزة"، وليس عن **تبرير** لها، ذلك أننا على يقين بأنه لا يوجد في كل ما كتب عن السياسة والحكم والاقتصــاد والإدارة والأخلاق والطغيان ما **يبرر** مثل هذه الظاهرة الجريمة.

وقبل أن ننطلق في محاولة **تفسير** هـذه الظاهرة نرى ضرورة الإشارة إلى:

- أن عدداً من التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية قد أشار إلى هذه الظاهرة بشكل مباشر، أو غير مباشر، على امتداد السنوات الماضية.
- أن عدد " الفقراء " في الجماهيرية السعيدة هو أضعاف هذا الرقم الذي اعترف القذافي بوجوده، بل يمكن القول بأنه ينسحب على الغالبية الساحقة من الليبيين وبخاصة إذا قسنا "الفقر" بمعنى الحرمان من الحد الأدنى الضروري من الغذاء والعلاج والتعليم والسكن والمياه والكهرباء، ووسائل الموصلات والاتصال والرعاية الاجتماعية، فضلا عن الأمن والأمان.
- أن التفسير الذي يقدمه القذافي لهذه الظاهرة هو قاصر ومغلوط وكاذب ومضلل عن عمد. وهو ما يدعونا إلى تسليط الضوء على ما نتصور أنه يقدم التفسير لهذه الظاهرة المأساوية.

ولنبدأ من البداية.

إن تعداد سكان ليبيا في عام ١٩٦٩ عندما وقع انقلاب سبتمبر المشؤوم لم يكن قد تجاوز مليوني نسمة.

كما أن ليبيــا كانت قد تحولت منذ عام ١٩٦٣ (تاريخ الشروع في إنتاج وتصدير النفط) إلى بلد نفطي يحصل من عائداته النفطية على ما يكفيه لتمويل ميزانياته الإدارية والإنمائية، وتكوين احتياطي متنام من الذهب والعملات الصعبة.

ومنذ الأســابيع الأولى لوقوع ذلك الانقلاب البائس المشؤوم وقف معمر القذافي، الذي تحــول فجأة من ملازم أول إلى عقيد ورئيــس مجلس قيادة ثورة وقائد عام للقوات المســلحة الليبيــة، ليقول في بنغازي يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٩ مستنكراً:

"لقد أرادوا لهذا الشعب أن يكون شحاذاً متسولاً، وأن يكون فقيــراً، وثروته تحت أقدامه."

ومــع هــذا الاســتنكار اســتنكار آخــر أطلقــه بطبــرق يوم ٥/ ١١/ ١٩٦٩:

"كيف يكون المواطن الليبي فقيراً متســولاً وهو يملك ثروات طائلة من البترول."

ومع هذه الاســتنكارات أطلــق الملازم القذافي وعــوداً تتلوها الوعود، يعنينا منها في هذا المقام ما يلي:

"لقــد قررنا أن نقضي على ظاهرة التســول في ليبــيا، ولا

يمكن أن يكون في ليبيا الثورة، ليبيا الجمهورية، شخص يتسول أو يمد يده."

"هناك خط يسمونه خط الفقر.. أناس واقعة تحته وأناس فوقه. كان لدي أمل في القدرة على أن نرفع مستوى هؤلاء الناس الذين تحت خط الفقر أن نرفعهم فوق خط الفقر."

لا أشك في أن أحداً من الليبيين قد تردد في الترحيب بتلك الوعود، كما لا أشك أن تلك الوعود كانت من الأسباب التي جعلت شعبنا الطيب يرحب بزمرة الانقلابيين، فقد اعتبر تلك الوعود الكثيرة البراقة التي أطلقوها أهم بنود "العقد الاجتماعي" الذي قام بينه وبين حكامه الجدد.

ثم بدأ شعبنا، بكل تفاؤل، في انتظار وفاء القذافي وزمرته بوعودهم. وفي الواقع فإن التفاؤل بمستقبل زاهر وواعد للشعب الليبي لم يقتصر على الليبيين، بل شمل كافة المراقبين الدوليين المعنيين بليبيا.

وعلى سبيل المثال فقد أورد **محمد حسنين هيكل** في مقالة نشرها بمجلة "**الشراع**" اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٩٥ :

"أن أليكسي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفياتي في زمن

مضى،[٣] سـألني مرة: ماذا يفعل القذافي ببتروله؟ ثم أمسك كوسيجين بورقة وقلم وراح يحسب حجم الإنفاق الليبي، ثم يحسب دخلها من البترول ويوزعه على عدد سكانها، وكان اعتقاده أنه في **عشـرين سـنة فإن كل مواطن (ليبي) لا بد وأن يكون مليونيراً.** "

وبعيداً عن هذه التوقعات والتكهنات المتفائلة لنسأل أنفسنا: ماذا جرى على أرض الواقع في ليبيا منذ استيلاء القذافي وجماعته على الأوضاع فيها؟ (أرجو ألا يغيب عن القارئ أننا معنيون في هذا المقال بأوضاع ليبيا المالية دون غيرها).

تفيد الوقائع تَواصل إنتاج النفط وتدفق عائداته، وتعاظم أسعار بيعه دون انقطاع. ووفقا لأكثر التقديرات تحفظاً فقد بلغ إجمالي عائدات ليبيا النفطية حتى عام ٢٠٠٩ ما لا يقل عن (١٠٠٠) مليار دولار.

كما تفيد الوقائع بأن الزيادة السنوية لسكان ليبيا بقيت في معدلاتها الطبيعية، فبلغ إجمالي عدد السكن في عام ١٩٧٤ نحو (٢,٥) مليون نسـمة، وفي عام ١٩٩١ نحو (٥,١) مليون نسمة،

---

٣ يرجح أن ذلك اللقاء بين هيكل وكوسيجن جرى خلال عام ١٩٧٠ على ما يفهم من مطالعة كتاب هيكل "**الطريق إلى رمضان** ".

وفي عام ٢٠٠٠ نحو (٦,٥) مليون نسمة.

ومن جهة ثالثة فلم تسجل السنوات منذ عام ١٩٦٩ وقوع أي كوارث أو نوازل طبيعية بالبلاد (عدا نازلة وكارثة انقلاب سبتمبر التي هي ليست طبيعية، وإنما من فعل "الإنسان" سواء أكان هذا الإنسان ليبياً أو غير ليبي).

فإذا أضفنا إلى هذه المعطيات والحقائق أن القذافي وجماعته ورثوا عن العهد الملكي كمّاً طيبًا من الإنجازات في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية وفي استكمال بنيان الدولة الإداري والتشريعي وفي إعداد وتجهيز الكوادر الليبية الإدارية والفنية المدربة تدريبًا عاليًا في شتى جامعات ومعاهد العالم.

فإنه يصبح من حقنا أن نفترض وأن نتوقع، وفقاً لكافة معايير المنطق والعقل والحكمة، أن تكون ليبيا مؤهلة لتحقيق المزيد من التقدم والنهضة والإنجازات العظيمة على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات.

وقد يكون من المناسب أن أذكر القارئ ببعض الأقوال التي وردت على لسان القذافي بشأن الإمكانيات التي تملكها ليبيا وبالمستقبل الزاهر الذي ينتظرها على يديه:

فخلال الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد

الإشـــتراكي العربي(دور انعقاده الثاني) التي انعقدت بطرابلس يوم ١٩٧٤\١١\٩ وقف القذافي مؤكدًا ومبشرًا:

" . . . إنني على يقين بأن جميع القضايا الوطنية ستحلّ نهائيا خلال عشر سنوات قادمة" .

كما اكد القذافي خلال خطاب ألقاه في ١٩٨٩\١٠\٧ :

"أنتم [الشـــعب الليبي] لستم فقراء، عندكم بترول وإمكانات مناسبة جداً لأن تصبحوا شعباً لا مثيل له في العالم من ناحية التقدم والرخاء والأخلاق. . . "

وقد أعاد القذافي تأكيد هذا المعنى في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر الشعب العام يوم ٢ مارس ١٩٩٠ بمناسبة العيد الثالث عشر لقيام جماهيريته السعيدة، إذ قال:

"إن ليبيـــا تقع علـــى بحيرة من الماء والغـــاز والنفط تكفي لملايين العـــرب... لقد كنا في الماضي نخشـــى على أربعة مليـــون أن يعيشـــون[؟] فيها والآن ندعو إلـــى مجيء ملايين العرب وأن يأتوا بسرعة. . . "

فهل أوفى القذافي بوعوده؟

وهل تحققت هذه التوقعات المشروعة؟

باختصــار شــديد، إن الذي حدث هو النقيــض لهذه الوعود والتوقعــات، فعلى امتداد الســنوات الماضية ظــل فيها القذافي هو صاحب الكلمــة الأولى والوحيدة في تصريف شــؤون البلاد الداخلية والخارجية، ســواء باسم مجلس قيادة الثورة حتى ١٩٧٧ أو باسم النظام الجماهيري منذ ذلك العام، وبعد سنوات متواصلة مــن الادعاءات الكاذبــة بتحقيق "الإنجــازات العملاقة والتحولات التاريخية"، إذا بالقذافي، وتحــت ضغوط الأمر الواقع، يظهر على شاشــة تليفزيونية أكثر من مرة منذ عــام ٢٠٠٦ معترفًا بوجود مليون ليبي يعيشــون تحت خط الفقر في جماهيريته العظمى الســعيدة، ومتوعــدًا بافتراش حصير في أحد الميادين كي يقود ثورة الفقراء في ليبيا على ســارقي ثروتهم، وموحياً أنه وأبناءه ليســوا ضمن أولئك اللصوص.

حماقات النظام
وجرائمه الباهظة التكاليف

سبق أن ذكرت أن إجمالي عائدات ليبيا من النفط منذ وقوع انقلاب سبتمبر المشؤوم في عام ١٩٦٩ بلغ وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً (١٠٠٠) مليار دولار.

ووفقاً لآراء جميع الخبراء والاختصاصيين وعلماء الاقتصاد والمالية العامة فإن هذا الحجم من الأموال كان كافياً وكفيلاً بأن يحقق الرخاء والرفاهية والتقدم لسكان ليبيا الذين لم يتجاوز عددهم في المتوسط أربعة ملايين نسمة، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار موقع ليبيا الجغرافي الممتاز، وما ورثه النظام الانقلابي عن النظام الملكي من بنية تحتية، وإنجازات طيبة، لا سيّما في مجال الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بصفة عامة.

ووفقا لتقديرات أليكسي كوسيجين (رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي الأسبق) فإن كل ليبي كان سيصبح مليونيراً خلال عشرين سنة.

غيـــر أن هذا لم يحدث. وإذا بليبيـا بعد أربعة عقود تقريباً من الحكم الاستبدادي المطلق من قبل القذافي، وبعد سنين طويلة من الادعاءات العريضة المتبجحة "بالإنجازات العملاقة" و"التحولات التاريخية"، إذا بليبيا:

- أضعـف مما كانت
- أعجـز مما كانت
- أبأس ممـا كانت

وإذا بشـعبها يصبـح أفقـر مما كان، وأتعــس من أي وقت مضى.

وإذا بالقذافي يظهر علينا مؤخراً معلنـاً أنه يوجد في جماهيريته السعيدة أكثر من مليون ليبي يعيشون تحت خط الفقر. ومتوعداً في الوقت نفســه بأن يقود ثورة أخرى من أجل هؤلاء الفقـراء يضيفها إلى سـجل "ثوراته العظيمة الأخـرى": "ثورة الجنود" و"ثورة الطلاب" و"ثورة العمال".

فأين ذهبت كل هذه المليارات؟ وأين ضاعـت عائدات ليبيا وماذا حدث لها؟

بالطبع فللقذافي رواية كاذبة ومضللة في تفسـير ظاهرة الفقـر والفقـراء في جماهيريته السـعيدة. وهـي رواية لا يصدقها حتى

الأطفال، ويعرف زيفها كل من لديه أبسط إلمام بأحوال ليبيا وأوضاعها منذ استيلاء القذافي وعصابته على مقاديرها عام ١٩٦٩.

الرواية الصحيحة والثابتة، والتي تسندها التقارير والدراسات الصادرة من بعض الأجهزة الليبية العلمية (ديوان المحاسبة، وزارة التخطيط، ومصرف ليبيا المركزي) وتدعمها تقارير المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) والمراكز العلمية المتخصصة (وحدة مجلة الإيكونوميست البريطانية) فضلاً عن شهادات عدد من معاصري هذه السنوات في ليبيا، تؤكد على جملة من الحقائق. **أول** هذه الحقائق أن النظام الانقلابي، سواء في مرحلته الأولى مرحلة مجلس قيادة الثورة، أو مرحلته الثانية، المعروفة بالنظام الجماهيري، **أقام أجواء من الفوضى العارمة الدائمة والإرهاب والرعب واستباحة المال العام** تمثلت في:

- تعطيل ثم إلغاء الدستور وإبقاء البلاد بدون إطار دستوري دائم.
- إفقاد القضاء استقلاليته ونزاهته وبالتالي هيبته ودوره.

- نشر الفوضى الإدارية من خلال إعلان الثورة الشعبية، وإلغاء القوانين ومواصلة التخريب السياسي، والتغيير المستمر في أشـــكال ومسميات الحكومة المركزية، والإدارة المحلية، والعبث بالعملية التخطيطية.
- تعطيل دور الأجهزة الرقابية (مالية وإدارية وقضائية) وتأميـــم ومصادرة جميـــع منابر التعبيـــر الحر وفي مقدمتها الصحافة.

ثاني هذه الحقائق أن النظام الانقلابي قام، في ظل هذه الأجواء العامة المشحونة بالرعب والخوف والاستبداد والفوضى واستباحة المال العام، بانتهاج كافة سياســاته واتخــاذ جميع قراراته، على الصعيديــن الداخلي والخارجي، التـــي كانت لها نتائجها الوخيمة علـــى عائدات ليبيا النفطية (فضلاً عن جهود أبنائها ووقتهم) والتي تمثلـــت في إهدار هذه الأموال وتعريضها للســـرقة والنهب، وفي إنفاقها فيما لا فائدة منه للشعب الليبـــي.

وتؤكد الوقائع والتقارير والدراسات:

- أن حصة كبيـــرة من هذه العائدات جـــرى إهدارها على صفقات التسليح التقليدية وغير التقليدية، وعلى الإنفاق

العسكري[٤]

- أن عدة مليارات أخرى أهدرت من أجل تمويل حروب القذافي[٥] المفتعلة مع مصر (١٩٧٧)، ومع أوغندا (١٩٧٩)، وفي تشاد (منذ ١٩٨٠)، وفي تمويل حرب الصحراء الغربية (البوليساريو) والحرب الأهلية في لبنان (منذ عام ١٩٧٥) ودعم المليشيات الانفصالية في جنوب السودان.
- أن عدة مليارات أخرى أهدرت باسم دعم "حركات التحرر"[٦] في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وجزر الكاريبي، وتمويل تدخلات القذافي ودعمه

---

٤ أورد الدكتور عبد الرزاق الفارس في كتابه (**السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ - ١٩٩٠**) "أن الإنفاق العسكري الليبي بلغ خلال عقد الثمانينات ضعف المعدل العالمي" . (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٢).

٥ هذا بالإضافة إلى آلاف الليبيين الذين لقوا مصرعهم خلال هذه الحروب.

٦ ينسب إلى القذافي قوله أثناء مقابلة أجرتها معه إذاعة لندن (البي بي سي) عن الذكرى العشرين للانقلاب "أنا متأسف أننا لم ننفق ثروتنا كما ينبغي. . كان يجب أن ننفق حتى على حساب الصناعة والزراعة الليبية. . على حركات التحرر في العالم. . إذ كان يجب أن ننفق ثروتنا على هذه الحركات حتى يهزم الاستعمار والصهيونية في كل مكان" .

للمحاولات الانقلابية، ومحاولات الاغتيال في عدد من الدول العربيــة والإفريقية .

- أن عدة مليارات أخرى أهدرت على ترجمة وطبع وتوزيع الكتيب الأخضر[٧] والدعاية له وللقذافي في مختلف أجهزة الإعلام وبكل اللغات.
- أن عـــدة مليارات أخـــرى من الـــدولارات أهدرت على التجريب السياسي المتواصل وعلى نشاط اللجان الثورية والأجهزة الأمنيــة بمسمياتها المتعددة.

ولا يوجد أدنى شـــك في أن هذه المليارات، التي جاوزت ما يعادل ٤٠٪ من إجمالي عائدات ليبيا النفطية خلال هذه السنوات، قـــد أهدرت **على أوجه إنفاق وصرف ليس لهــا أدنى علاقة بأماني وطموحـات وتطلعات الشعب الليبي، كما أنـه ليس لها أي صلة برفاهيتــه وتقدمــه** . وفضلاً عن ذلك فقد تم صرف هذه المليارات بـــدون أي ضوابط قانونية أو مالية، **ودونمـا خضوع لأي رقابة أو مراجعة** ســـابقة أو لاحقة من ديوان المحاسبة، أو أي جهة رقابية

---

٧ ينسب إلى محمد بلقاسم الزوي عندما كان وزيرا للإعلام في عام ١٩٧٦ تصريح جـــاء فيه: "أفكار ومقولات الكتاب الأخضـــر أكبر وأعظم وأثمن من أي مبلغ ينفق من أجل التبشير بها" .

أخرى، الأمر الذي أسهم مساهمة كبيرة في تفشي **وانتشار الفساد المالي والأخلافي الذي التهم بدوره المزيد من هذه العائدات.**

كما لا يوجد أدنى شك في أن هذه المليارات المهدورة لو كانت قد أنفقت على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية في بلادنا، وفي بناء المزيد من المساكن والمدارس والجامعات والمصحات والمستشفيات والمزارع والمصانع ومحطات الكهرباء وتحلية المياه وشبكات التليفونات ووسائل المواصلات والاتصالات، لكانت وفّرت للشعب الليبي كل ما يحتاجه في هذه المجالات الأساسية والحيوية والضرورية، بل لكانت قد محت ظاهرة الفقر من حياة الليبيين، ولما وجد في ليبيا فقير واحد.

ثم ماذا عن المليارات الأخرى التي أهدرت باسم الإنفاق على برامج التنمية الزراعية والصناعية بمشروعاتها العبثية؟

وماذا عن المليارات التي أهدرت على تمويل مختلف **المشروعات الخرافية الخرقاء** كمشروع تحصين الساحل، وبناء مدينة سرت ومشروع "النهر الصناعي العظيم" ومشروعات بناء واقتناء أسلحة الدمار الشامل؟

وماذا عن المليارات التي قام الشعب الليبي بدفعها من أمواله

وخزانته **ثمناً وتعويضاً لحماقات النظام وجرائمه في حق الغير؟**

وماذا عن المليارات المنهوبة من خزانة الشعب الليبي ومن عائداته ولا يعرف لها من مصير؟

ذكرنا كيف أن ما لا يقل عن ٤٠٪ من عائدات ليبيا النفطية أهدره النظام الانقلابي على التسليح والحروب والمغامرات العسكرية الخارجية، وتمويل ودعم حركات التحرر والجماعات الإرهابية في العالم، وعلى الدعاية للقذافي وكتابه الأخضر، وهي كلها مشروعات وبرامج لا تمت بصلة لأماني الشعب وتطلعاته، ولا تخدم رخاءه ورفاهيته وتقدمه، وكانت على حساب سعادته، بل على قوت أبنائه وبناته.

وليس ذلك فحسب، فالوقائع والدراسات الموثقة تؤكد أن ما لا يقل عن ٤٠٪ أخرى من هذه العائدات قد جرى إنفاقها باسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو على مذبحها، وباسم بناء "القلاع" الصناعية والزراعية والمشروعات الخرافية الخرقاء "كالنهر الصناعي العظيم"، وتحصين الساحل، وبناء مدينة سرت،[٨] وبناء السكة الحديدية، التي لم تحقق أي هدف من

٨ درج النظام على إدراج النفقات الخاصة ببناء "مدينة سرت" تحت اسم تطوير المراكز الإدارية. وتفيد التقارير الصادرة عن النظام أن هذا البند قد التهم في =

أهدافهـا المعلنة وغير المعلنة، من تحقيـق الاكتفاء الذاتي من الغـذاء وتزويد البلاد بمصدر بديـل للدخل عندما ينضب النفط، إلى غير ذلك من الأهداف التي أعلنها النظام نفسه ولم تحقق إلا نشـر "الخرائب" في كل مكان من ليبيـا، وانتشار الجوع والفقر والمـرض والجهل بين الليبيين، فضلاً عن اسـتنزاف ثروات ليبيا البشرية والمالية والنفطيـة والمائية. وكان ذلك كله نتيجة طبيعية ومنطقية للنظام الذي أقامه القذافي، والذي كان من أبرز سماته:

١. التحكـم المطلق مـن قبل القذافي فـي كافة القرارات المتعلقـة بالسياسـات الداخليـة والخارجيـة للبلاد، والتدخـل في كل صغيرة وكبيـرة بكل جهل وفوضوية ومزاجية.

٢. هدم العمليـة التخطيطية في بعديهـا المالي والإنمائي وشلّ المؤسسات التخطيطية .

٣. نشر الفوضى الإدارية عن طريق " الثورة الشعبية " وإلغاء القوانين، والتغيير المسـتمر في الأشـكال والمسميات الإدارية "وخلط العملية الإدارية بالتجريب السياسي" .

= عام ١٩٩٥ نسبة تتجاوز ٢٣ ٪ من إجمالي المدفوعات بالنقد الأجنبي لأغراض التنمية.

٤. تغييب مبدأ المسـاءلة والمحاسبة وتعطيل دور الأجهزة الرقابية والقضائية والتشريعية.

٥. انتشار الرشوة والفساد المالي، ليس فقط كنتيجة طبيعية لحالة الفوضى والتسـيّب السـائد، ولكن أيضاً بسبب اسـتخدام القذافي لهذا الأمر كسياسة ونهج يهدف من خلالهـا إلى التحكم في الناس والسـيطرة على الحكم (وهو ما يعرف بسياسـة التوريط في الفسـاد والفضائح التي استخدمها حتى مع عدد من زملائه أعضاء "مجلس قيادة الثورة ")

٦. اسـتهداف القذافي، من خلال غالبية السياسـات التي انتهجها والممارسـات التي فرضهـا ، تجويع وتجهيل وحرمـان وإفقـار الشـعب الليبـي، والحيلولـة بينه وبيـن توظيف ثروات وخيرات بـلاده بما يحقق نماءه وتقدمه.

ثم جاء دور دفع "**التعويضات**" و"استحقاق **الفواتير المؤجلة** " عن الجرائم التي ارتكبها النظام الانقلابي بحق مواطني عدد من الدول على امتداد السنوات، فكانت "لوكربي" و"يو تي أي" وملهى "لابيل" وتمويل ثوار ايرلندا الشمالية وغيرها. ولم يقتصر ما تكبده

الشعب الليبي وخزانته في هذا المضمار على مليارات الدولارات التي دفعت كتعويضات لأسر المنكوبين بسبب هذه الجرائم، بل يضاف إليها مئات الملايين الأخرى التي دفعت للسماسرة والوسطاء من شتى الأجناس والقارات من أجل إخراج "النظام" وليس "الشعب الليبي" من ورطته السياسية بسبب العقوبات الدولية (ما بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٩) التي جرّتها تلك الجرائم. ولا يستطيع القذافي أو أي واحد من أزلامه ادعاء أن هذه الجرائم (التي ارتكبت بإشراف القذافي وتحت أوامره) لها صلة بأماني الشعب الليبي وتطلعاته، أو أن هذه المليارات التي تكبدتها خزانته بسببها لم تكن على حساب رخائه ورفاهيته، أو أنها لم تكن من بين العوامل التي أسهمت في فقره وبؤسه وحرمانه.[٩]

أما صور **الفساد المالي** والارتشاء فمن المعروف والثابت أنها صاحبت ولازمت كافة تصرفات النظام الانقلابي المالية، كما

٩ تعلل القذافي ولسنوات طويلة بأن العقوبات الدولية كانت السبب الرئيسي لما أصاب الشعب الليبي من فقر وحرمان ومعاناة، ولكن التقارير تثبت أن معاناة الشعب الليبي في ظل النظام الانقلابي بدأت قبل سنوات عديدة من فرض العقوبات الدولية، كما بقيت واستمرت بعد رفع تلك العقوبات. وفضلاً عن ذلك فقد كانت العقوبات محدودة ولم تحل دون النظام والاستمرار في بيع النفط واستلام عائداته.

طبعت جميع معاملاته وتعاقداته منذ مرحلة مبكرة من عمره، وازدادت استشراء وانتشاراً مع السنوات. لقد لازم هذا الفساد المالي صفقات التسليح وعقود التنمية والمغامرات العسكرية والسياسية وصور التعبئة والإنفاق على الكتاب الأخضر، وكما هو معروف وثابت فقد كان أبناء القذافي وشقيقتهم في مقدمة المتورطين في شتى صوره الفساد المالي بطريقة لم تترك لغيرهم شيئاً يذكر. وبالطبع فقد أسهم هذا الفساد المالي بشتى صور وأشكاله في إهدار المليارات من الدولارات من ثروة الشعب الليبي، وكانت عاملاً إضافياً من عوامل قهره وإفقاره وحرمانه.

وبالطبع فلا تنتهي قصة **المليارات المهدورة والمبددة** من ثروة الشعب الليبي عند هذا الحد، فهناك ما لا يقل عن مائتي مليار دولار أخرى (ما يقارب ٢٠٪ من إجمالي العائدات النفطية) لا يعرف أحد مصيرها، ولا أين اختفت على امتداد سنوات الانقلاب المشؤوم. ولا يستطيع الباحث في سجلات النظام ووثائقه أن يعثر لها على أثر، وبخاصة بعد أن توقفت وزارة الخزانة عن إعداد الحساب الختامي للدولة منذ أكثر من خمس عشرة سنة، [١٠] وبعد أن توقف النظام عن

١٠ نصت المادة (٢٣) من قانون النظام المالي للدولة الذي كان قد صدر بمرسوم ملكي بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٧ (خلال حكومة السيد عبد القادر البدري) على أن "يقدم وزير المالية الحساب الختامي إلى ديوان المحاسبة في مدة لا تتجاوز ستة =

تزويد المؤسسات الدولية والإقليمية بالمعلومات الصحيحة الخاصة بالأوضاع والتطورات المالية والاقتصادية في البلاد.

وعلى سبيل المثال فقد كشفت "**وحدة المعلومات ـ مؤسسة الإيكونوميست**" البريطانية عن هــذه الأموال المنهوبة المضيعة في تقريرها الذي أعدته عن الاقتصاد الليبي في إبريل ١٩٩١ بعنوان "ليبيــا التســعينات: هل يمكن إنقــاذ مواردها؟" [١١] فقد ورد به أن مبلغاً يتراوح ما بين ٣٤ ملياراً و ١٠٠ مليار لم تكشــف عن مصيره الحسابات والبيانات المنشورة بواسطة الحكومة الليبية عن الحقبة مابيــن عامي ١٩٦٩ و ١٩٩٠ . وقد أطلــق التقرير على هذا المبلغ وصف "تكلفة العامل المزاجي"(cost of whim factor) والمزاج الذي يقصده التقرير ليس بالطبع سوى "مزاج القذافي".

كمــا لم تخل المذكرة التي أعدهــا وزير خزانة النظام **محمد**

= أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية" . وتفيد التقارير بأن وزارة المالية (الخزانة) قدمت الحساب الختامي عن السنة المالية ١٩٨٢ إلى ديوان المحاسبة في شهر يونيو ١٩٨٩ أي متأخراً عن موعده المحدد قانونا بنحو ســت سنوات، وتؤكد التقارير أن وزارة الخزانة توقفت منذ ذلك الوقت عن إعداد الحســاب الختامي السنوي للدولة وتقديمه إلى ديوان المحاسبة للمراجعة، وهو ما يحرم المعنيين من معرفة الإيرادات والمصروفات الحقيقية للدولة .

١١ الصفحات ٨٢ – ٨٣ من التقرير المذكور.

البخاري بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٩١ من إشارات مبطّنة إلى هذه المبالغ المنهوبة من عائدات ليبيا النفطية، وهي المذكرة التي أدت إلى تعرض الوزير للضرب من قبل القذافي شخصياً، وإلى فقدانه لمنصبه.

هذه هي أهم جوانب **القصة الحقيقية** لما تعرضت له عائدات ليبيا النفطية خلال السنوات منذ عام ١٩٦٩ على يد القذافي وأبنائه وأقاربه والعصابات التي قام عليها نظام حكمه من إهدار وتبذير وسفه ونهب.

وبالطبع تظل هذه القصة ناقصة، إذ إنها لم تتناول مصير عائدات ليبيا من شتى المصادر الأخرى، كالضرائب والرسوم والاستثمارات الخارجية (المصرف التجاري الليبي الخارجي، استثمارات شركة فيات الإيطالية، شركة تام أويل، الشركة الإفريقية العامة، الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، وغيرها). إن من شأن أخذ هذه العائدات في الاعتبار أن يرفع حجم المبالغ المنهوبة والمضيعة من خزانة الشعب الليبي عدة مليارات أخرى.

كما لا تكتمل قصة مليارات الخزانة الليبية المهدورة والمنهوبة بدون الإشارة إلى مليارات الدولارات الأخرى التي أنفقت عن

طريق "**صندوق الجهـاد**" وجمعيات القذافي وأبنائه، بمن فيهم "المصونة" عائشة،[١٢] الخيرية والرياضية والدينية.

هذه هي أهـم الملامح لعملية الإفقـار المبرمج التي تعرض لها أبناء الشـعب الليبي، وهذه بعض فصول قصة عملية النهب والإهدار التي تعرضت لها ثروات ليبيـا وأموالها.

ولكـن كيف يرى القذافي هذه القصة؟ وما هو تفسيره لها؟ ومن هو المســؤول عنها في نظره؟ وما هي وصفته الجديدة لعلاج ظاهرة الملايين الفقيرة في جماهيريته، السعيدة به وبأبنائه ولجانه الثورية وكتابه الأخضر؟

١٢ أوردت نشـرة "**يدعوت احرينوت**" الإسـرائيلية نقلاً عـن مجلة "**فوربز**" الأمريكية (ديسـمبر ٢٠٠٤) أن عائشـة ابنة معمر القذافي اختيرت كثاني أقوى سـيدة في العالم العربي، سواء في عالم السياسـة أو عالم المال. وتؤكد كل المظاهر المتاحة حتى الآن أنها الآمر الناهي فيما يتعلق بالسياسة المالية. وخاصة فيما يتعلق بأعمال الشـركة الليبية للتجارة الخارجية التي تصل اسـتثماراتها في دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو ٨٠ مليار دولار.

لصوصية وكذب ودكتاتورية

كيف يرى القذافي قصة الفقر والفقراء في جماهيريته السعيدة؟ ما هو التفسير الذي يقدمه لهذه الظاهرة ويتصور أن الليبيين سيصدقونه ويقبلونه منه لمجرد ترديده عليهم مرات ومرات؟

إن التفسير الذي يقدمه القذافي لهذه الظاهرة هو باختصار شديد قائم على **جملة من الأكاذيب والأراجيف والمغالطات الغبية أو المتغابية، التي لا يصدقها حتى الأطفال.**

- **أول** هذه الأراجيف وأكثرها ترديداً أنه (أي القذافي) ليس بحاكم ولا ملك ولا رئيس، وقد بلغت به الوقاحة في هذا المجال أن قال بالحرف الواحد في خطاب ألقاه في ٧ أكتوبر ١٩٨٩ :

"لا تحمّلوني مسؤولية أنني حكمت ليبيا في يوم من

الأيام"[١٣]

وقد ظل القذافي يردد هذا الادعاء الكاذب الفاجر حتى أشــهر قليلــة مضت. وقد تصور القذافي بعقليته المريضة أن الليبيين – كل الليبيين– لا يعلمون أن القذافي حكم ليبيــا خلال السنوات السـبع العجاف الأولى منذ وقوع الانقلاب المشؤوم في عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٧ باسم "مجلس قيادة الثورة"، وأن هذا المجلس لم يكن إلا واجهةً ودمية في يده، وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت عدداً منهم للخروج عليه ومحاولة التخلص منه.

كما تصور القذافي بعقليته المريضة أن الناس قد نسـيت ما قاله في خطاب له ألقاه يوم ٢٠/ ١/ ١٩٨٢ :

> " أنا لما كنت رئيس مجلس قيادة الثورة لم تكن هناك ديمقراطية في ليبيـا، كان هناك نظام عسـكري ديكتاتوري، والذي يقول إنه كانت هناك ديمقراطية هو دجال وكذّاب. "[١٤]

أما منذ مارس عام ١٩٧٧ وادعاء القذافي قيام "سلطة الشعب" وأن السلطة والثروة والسـلاح أصبحت بيد الشعب، فالكل يعلم

١٣ **السجل القومي**، المجلد الواحد والعشرون، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ٢٠٩.

١٤ نشـر الخطاب بصحيفة "**الطالب**" بتاريـخ ٣١/ ١/ ٨٢ ص ٦. راجع أيضاً **السجل القومي**، المجلد الثالث عشر، ١٩٨٠/ ١٩٨١، ص ٤٥٣.

زيف هذه الأكذوبــة الرخيصة، والكل يعلم أن هذه الهياكل التي أقامها، من مؤتمرات شعبية ولجان شعبية ومؤتمر الشعب العام، ليســت سوى دمى غبية يقوم بتحريكها إما مباشرة، أو عبر أزلامه فــي اللجان الثورية، كما يقوم من خلالها بتزييف إرادة الشــعب الليبي وباستصدار ما يريده من قرارات وتوصيات:

- ألا يكفــي في هذا الصدد أن هذه الهياكل لا تســتطيع أن تجتمع إلا بعد أن يأذن لها القذافي بالاجتماع؟
- ألا يكفي أن القذافــي هو وحده الذي يقرر لهذه الهياكل الغبيــة جداول أعمالها خــلال اجتماعاتها وما يجوز ولا يجوز لها أن تناقشه؟
- ألا يكفــي أن جميع القرارات والتوصيات التي تصدر عن هــذه الهياكل لم تخرج عن تلك التي حددها لها القذافي خلال كلماته الترشيدية وإيضاحاته ومداخلاته؟
- ثــم ألا يكفي، قبل ذلك كله وبعــده، أن الفقرة الأولى من وثيقة الشــرعية الثورية الصادرة عما يســمى بمؤتمر الشــعب العام في مارس ١٩٩٠ قد نصت على أن مجرد التوجيهات الصادرة مــن القذافي تكون ملزمة التنفيذ من قبل هياكل السلطة الشعبيــة المزعومة؟

- **ثانـي** هذه الأراجيف هـو ما يردده القذافي حول تقشفه وزهـده وكراهيته للمظاهر، فهو يعيـش ولا يقابل ضيوفه إلا في خيمة، ولا يشرب إلا حليب النوق، وهو لا يملك المال الذي يشتري به الأضحية لأسرته، وتضطر ابنته إلى بيـع بعض الدواجن حتى تتمكـن والدتها من تقديم وجبة لضيوفها، ومن جهته فهو لا يعرف حتى شـكل الدولار. كما أن أحد أبنائه، ولعله "الشـاطر" الساعدي اضطر إلى بيع بعض النوق التي تركهـا له جده "المجاهد" أبو منيار كي ينفق منها على هوايته في "جمع" الأندية الرياضية.

ولكن هل غاب عن هـذا الدجال الدّعي أن يدرك أنه لم يجد شـخصاً واحداً حتى من بين أزلامه و"الفـروخ" الذين من حوله، مـن يجد لديه القدر الكافي من الصفاقة حتى يردد هذه الأراجيف نيابة عن سيده، الأمر الذي اضطره أن يتحدث عن هذه "**المآثر**" المزعومة بنفسه.

وهل غاب عن القذافي أن يدرك أن الناس، ليبيين وغير ليبيين، حتى إن كانوا يحجمون عن الكلام بسـبب الخوف، يعلمون تمام العلـم حياة البذخ والترف الماجن التي يحياها هذا "الاشـتراكي العظيـم" هو وأبناؤه، في الوقت الذي يعيش فيه غالبية "شـعب

الجماهيرية السعيدة" عند حد الكفاف أو دون خط الفقر؟

إنهم يعرفون جيداً ماذا وراء مظاهر "**التقشف المزيف**" التي يحيط القذافي بها نفسه، ولعله يكفيهم في هذا الصدد أن يتابعوا طلعاته "البهية" على شاشات التليفزيون، سواء داخل ليبيا أو خارجها، ويشاهدوا أحدث الأزياء وأغربها وأغلاها مما يرتديه هذا "القائد الأممي"، ويتمتعوا برؤية أحدث عمليات "التجميل" و"شد" الوجه و"المساحيق" و"المانيكير" التي تجري على وجه وأنامل وأظافر هذا "الصقر الوحيد".

كما أن الليبيين بل والعالم أجمع يعرفون تمام المعرفة حالة "التقشف" و"الفقر" التي يحيياها "فروخ" القائد، ويكفي الليبيين في هذا الشأن تتبع أخبار حياة هؤلاء "الفروخ" الخاصة في ليبيا وفي شتى عواصم أوروبا وبقية العالم، وأخبار حفلات زفاف الساعدي وعائشة، وحفلات أعياد الميلاد المتواصلة وحفلات استضافة "الفنانات" من كل جنس، وإقامة المعارض الفنية واقتناء السيارات واليخوت والنمور وحدائق الحيوانات والنوادي الرياضية وغيرها.

- **ثالث** هذه الأراجيف التي ظل القذافي يرددها في تبرير ما تعرضت له ثروات الشعب وأمواله من إهدار ونهب أنه كان مهتماً ومعنياً بتصدير الثورة ودعم حركات التحرر في إفريقيا

والعالم، وأنه كان مشغولاً بتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين ومقارعة الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

ووفقا لمنطق القذافي فإن هذه "**المعارك**" كلها تطلبت تخصيص مليارات الدولارات في الإعداد لها: ترسانة سلاح ضخمة، وبرامج تجنيد عسكري متواصلة، وإنفاق الأموال على تجنيد شتى أنواع المرتزقة (مرتزقة السلاح، ومرتزقة الكلمة، ومرتزقة السياسة) وعلى دعم شتى صنوف حركات الرفض والثورة والتحرر.

ووفقا لمنطق القذافي فإن خوضه لهذه المعارك ضد "قوى الشر" استتبع أن **تتعرض جماهيريته وشعبها للمقاطعة وللحصار والعقوبات، الأمر الذي عرّض برامجها الإنمائية للتعطيل وخزانتها للإفلاس وشعبها للفقر.**

وبالطبع فلا تخفى المغالطات التي تتضمنها هذه الادعاءات:

- **وأول هذه المغالطات** أن جميع هذه "المعارك" المزعومة التي يدعي القذافي أنه خاضها، أو أعدّ العدّة لخوضها، لم تكن تشكل مطلباً وطنياً أو قومياً لدى عموم الليبيين، ولم تكن الأساس لنقمتهم على العهد الملكي، أو سبباً من أسباب ترحيبهم بانقلاب سبتمبر المشؤوم. وقد خاض القذافي هذه "المعارك" المزعومة إما خدمة

لأحلامه المجنونة في الزعامـــة، وإما تنفيذاً لمخططات خارجية كانت السبب الرئيســـي من وراء المجيء به إلى الحكم. أما المعركة الوحيدة التي كانت تشكل جزءاً من وجـــدان الليبيين، وأحد مطالبهم وأمانيهم القومية، وهي معركة تحرير فلســـطين، والتي لم ينس القذافي أن يرفع شعارها ويهدر المليارات باسمها، فإنها في واقع الأمر لم تلق من القذافي إلا كل خيانة وغدر وطعن.

- **وثانـي هذه المغالطات** أن التعطيل والشلل الذي أصاب خطط وبرامج التنمية في ليبيا لم يكن بســـبب "العقوبات الدوليـــة" التـــي فرضهـــا المجتمع الدولي علـــى النظام الانقلابـــي في عـــام ١٩٩٢، وإنما وقع قبـــل ذلك بعدة ســـنوات، ولأســـباب لا علاقة لها بتلك "العقوبات"، ويرجع هذا الشـــلل، كما تُجمع التقارير، إلى السياسات الارتجاليـــة الحمقاء التي انتهجهـــا النظام، وبخاصة منذ إبريل ١٩٧٣ عندما دفع بالبلاد في أتون وفوضى "الثورة الشعبية"[١٥].

---

١٥ راجع ما ورد حول هـــذا الموضوع في كتاب "كيف خرّب القذافي اقتصاد ليبيـــا" للمؤلف، ١٩٨١. ومـــا ورد في كتاب "الطغيـــان الثوري وعبقرية السنّة" للمؤلف أيضاً، تحت الاعداد.

وفضلاً عن ذلك فإن **العقوبات الدولية** التي فرضت على النظام كانت محدودة فلم تحل بينه وبين تصدير النفط واستلام عائداته، كما لم تحل بينه وبين استخدام هذه العائدات في توفير جميع احتياجات الشعب الليبي عبر منافذ وموانئ البلاد البرية والجوية .

كما يرتبط بهذه المغالطة أيضاً أن "العقوبات الدولية" جرى رفعها منذ عام (١٩٩٩)، وقد حققت عائدات البلاد النفطية خلالها طفرة هائلة وغير مسبوقة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ألم تكف هذه السنوات وهذه العائدات الهائلة لرفع الضنك والحاجة وإزالة كافة مظاهر الفقر في "جماهيريته القذافي السعيدة"، حتى إذا أخذنا في الاعتبار ما تكبدته الخزانة الليبية كتعويضات لأسر المتضررين من جرائم القذافي وما دفعه هذا الأخير من أجل البقاء في الحكم؟

هذه بعض أراجيف القذافي وأكاذيبه حول الكيفية التي جري بها التصرف في عائدات ليبيا النفطية والأسباب التي أدت إلى تعطيل وشل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وهو ما تسبّب في فقر وتدني الأحوال المعيشية لأكثر من مليون مواطن ليبي في "جماهيريته السعيدة".

شتائم مستمرة للشعب الليبي

الإرجاف الآخر الذي ظل القذافي وما زال يردده، وبأساليب متنوعة، حول تفسير هذه الحالة المزرية التي تعيشها قطاعات وشرائح واسعة من الليبيين، يتمثل في **اتهامه لشعبنا المسكين بالسلبية والجهل والبداوة والتخلف والكسل والفساد، وبأنه غير منتج ولا يحب العمل، بل بعدم القدرة على فهم واستيعاب الكتاب الأخضر ومقولاته وأطروحاته.**

فمنذ مرحلة مبكرة، وتحديداً في عام ١٩٧١، كتب القذافي تحت اسم مستعار مقالاً بعنوان: "ما أظنني خاطئاً إن قلت" نشر في صحيفة "الثورة" الرسمية الصادرة يوم ٣ مارس ١٩٧١ اتهم فيه الشعب الليبي بالعجز والقصور والسلبية، وأنه لا يوجد في ليبيا سوى ١٢ شخصاً يعملون وهؤلاء هم أعضاء مجلس قيادة الثورة. وكان مما جاء في هذا المقال ما نصه:

"١٢ شـــخصاً يخوضون معركة التنمية في بلد عاش مستعمراً أكثر من ٤٠٠ سنة. . . "

"١٢ شـــخصاً هم الذين ينزلون إلى الشـــارع والقرية والواحة كلما وجدوا فرصة مـــن العمل، ويدخلون الأكواخ والخيام، ويخاطبون أهلها البســطاء الطيبين بلغتهم، ويعودون بعد ذلك لمواقـــع التخطيط والقيادة، ثم يتحركـــون إلى مواقع العمل، وهم أيضاً يحركون عوامل الثورة في المنطقة العربية، ويقوون أمـــل الوحدة وأمل النصر، ويحاولون دفـــع الأمة العربية إلى المعركة القومية، وهم كذلك يدعون إلى دين الله . . . "

ثم يتساءل القذافي في مقاله: "ماذا عن الآخرين؟" ويقدم إجابة عن تساؤله يخلص في نهايتها إلى القول:

"إذا نحـــن [مجلس قيادة الثورة] نعيش في وســـط المعقّدين والجبنـــاء والتنابلـــة والطيبين، ونضيف كذلـــك أن المعقدين والجبنـــاء، زائـــد مَن تضرر من الثورة، زبائـــن العهد البائد، هم أبواق الإشـــاعات التي نسمعها جميعاً من مرة إلى أخرى، ويخدمون بذلك دون علم لمصالح الاستعمار وحلفائه، لأنهم يتكلمون نيابة عنه تطوعاً وقلة ضمير. "

إذن هكذا كان ينظر القذافي للشـــعب الليبي منذ مرحلة مبكرة لاستيلائه على الســـلطة في ليبيا المنكوبة به. ولا نريد أن نسأل

القذافي ماذا حدث لهؤلاء الاثني عشـــر رجـــلاً، فهذا موضوع آخر طويل ليس هنا مكانه.

والذي يهمنا أن القذافي ظل يردد هذه الاتهامات للشعب الليبي على امتداد السنوات التالية. من ذلك ما جاء على لسانه في وصف الشـــعب الليبي خلال المقابلة الصحفية التي أجراها معه الصحفي اللبنانـــي **طـلال سـلمان** (المعروف بصلته وعمالتـــه للقذافي)، ونشرت على امتداد خمسة أعداد من صحيفة "**الصياد**" اللبنانية. لقد وصف القذافي الشـــعب الليبي بأنه "**بـدوي ومتخلف**" وهو ما شـــجع الصحفي المذكور أن يسهب في كيل كل النعوت السلبية لأهلنا وأبناء شعبنا:

"الليبي بدوي . . . وهو فردي كســـول يحتقر العمل اليدوي (والعامليـــن عموماً) ويعاني من وطأة كبت مزمن وشـــامل، إذ هـــو يتعجل إرواء نهمـــه إلى الحياة ولذائذهـــا ومتعها في أقصر وقـــت ممكن وبغض النظر عـــن التكاليف والأضرار، ثـــم إنه، بتأثيـــر عقدة النقص المتمكنة تجـــاه الأجنبي، يكنّ شعوراً بالاستعلاء على "العربي" شقيقه ومثيله الذي سبقه إلى الاتصال بالعصر، بينما هو لا يزال أسير حالته التي لم تختلف كثيراً حتى بعد أن استبدل بالخيمة دارة أنيقة ذات حديقة وسور

تحتشد في غرفها آخر مبتكرات التقدم الإنساني." [١٦]

وبالطبع فلم يقم النظـام بمصادرة عدد المجلة اللبنانية، وما حواه من سباب بحق الليبيين، الأمر الذي يؤكد أن ما جاء فيه كان بمباركـة القذافي وموافقته، وفي الواقـع فإن علاقة هذا الصحفي بالقذافي ازدادت توثـقاً منذ هذه المقابلة.

ولماذا نذهب بعيداً فها هو القذافي نفسه يواصل كيل النعوت الذميمة والشتائم للشعب الليبي على امتداد السنوات التالية.

ففي مجموعة مـن المقابلات للقذافي مع صحيفة "**القبس**" الكويتية بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ قال القذافي وبالحرف الواحد:

"إن الليبيين جميعاً هم نتاج المرحلة السـابقة المتردية، فكل واحد منهم يحمل الرواسب البغيضة من الماضي." [١٧]

"الأغلبية الساحقة دائما ليست فاهمة." [١٨]

"هذا المجتمع المتخلف والأغلبية منه أميون." [١٩]

---

١٦ "**الصياد**" (العدد رقم ١٤٢٧، ٢٠/١/١٩٧٢).

١٧ "**القبس**" ١٢/٧/١٩٧٥.

١٨ المصدر نفسه، ٢٠/٣/١٩٧٦.

١٩ المصدر نفسه، ٧/٤/١٩٧٦.

وقد تواصلت اتهامات القذافي للشــعب الليبي حتى بعد إعلان قيام ســلطة الشــعب المزعومة في مارس ١٩٧٧، وإدعاءاته بأن الشــعب الليبي هو السيد وهو الحاكم وهو صاحب السلطة والثروة والسلاح.

ففي خطاب له يوم ٢٧/٠٩/١٩٧٩ أكد أن:

"الشعب الليبي لا يعرف مصلحته."

كما أكد في خطاب آخر يوم ١/ ١٠/ ١٩٧٩ :

"الجماهير [الليبية] ما زالت مغفّلة للآن."

كما قال في خطاب بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٨٦ :

"الجماهير أصبحت قطيع من الغنم ... أصبحت كرة."

كما قال في مناسبة أخرى في ٢٦/ ٣/ ١٩٨٧ :

"إن كل الإجــراءات الموجودة الآن ســليمة، غير أن الناس متخلفة، وهم أقل من مستوى هذا العمل."

وشهدت احتفالات الذكرى العشرين لانقلاب سبتمبر المشؤوم جملة من البذاءات والشتائم والاتهامات التي كالها القذافي للشعب الليبي على مرأى ومسمع العالم أجمع.

فخــلال المقابلة التي أجرتها إذاعة لندن (بي بي ســي) العربية مع القذافي في تلك المناســبة، جاء على لســانه في حق الشعب الليبي ما نصه:

"كنت آمل أن ليبيا تقدم نموذج لعصر الجماهير، لكن الثورة الجديدة وقعت في بلد متخلــف ثقافياً. المجتمع الليبي غير مؤهل أن يقدم نموذج جيد للنظام الجماهيري. "

أما صحيفة "**الشــرق الأوســط**" فتنقــل في عددها الصادر يوم ١٢/ ٠٩/ ١٩٨٩ عن القذافي ما نصه:

"ليــس المهم أن يكون تطبيق نمــوذج النظرية في ليبيا، فقد يكــون النموذج في مكان آخر أفضل. لم يكن واجباً أن تقوم في ليبيا مثل هــذه الثورة، بل في بلد واع يكون نموذجاً، لو قامت في السويد أو في سويسرا لكانت أفضل. "

أمــا صحيفة "**الموقف العربــي**" فتنقل حوارا لها مع القذافي كان من بين ما جاء فيه على لسانه:

"ليبيا مكان غير مناسب لتطبيق النظرية. . . أوروبا هي أفضل مكان لتطبيق النظام الجماهيري حيث يوجد الشخص المثقف المتعلــم، ولكن كلما تخلفت المجتمعــات واجهت النظرية

صعوبة في تطبيقها." [٢٠]

كمــا كانت المداولات التي ســبقت إصدار ما ســمي "وثيقة الشــرعية الثورية" في ١٠ مارس ١٩٩٠، إحدى المناسبات البارزة التــي كال فيها القذافي للشــعب الليبي ما عنّ لــه من إهانات وسباب وشتائم، وكان من بين ما جاء على لسانه أثناء مداخلته في مداولات مؤتمر بوسليم الشــهيرة في طرابلس يوم ٢٧/ ٠١/ ١٩٩٠ ما نصه:

"... لكــن لمــا يكون النظــام بديع بهذا الشــكل [يقصد المؤتمرات الشــعبية] الناس ما هيش [ليســت] قادرة تمشي معــاه.. هذا العيب في الناس.. الناس في هذه الحالة تولي على نفســها.. تثور على نفســها باش [لكي] تصبح مطابقة للنظام.. من هنا ثورة الشــعب على نفســه.. ماهيش ثورة على النظام."

ومن الأمثلة القريبة في هذا السياق ما نشر لكاتب أطلق على نفســه إســم "الطاهر المتموح" في عدد من المقالات يعتقد أنه أعتدت إما بتوجيه القذافي أو إملائه هو نفسه.

٢٠ العدد ٢٨٦، ٤/٩/١٩٨٩.

وفيما يضيف الكاتب القذافي بأنه:

"طيب بدرجة قياسية، ومتسامح بدرجة فلكية، وحليم بدرجة مثالية، وصاحب حلم مدهش، وصبر فائق، وصاحب سمعة وسلوك وصورة عالمية مبهرة، وصاحب سيرة يانعة طاهرة، وصاحب جرأة أسطورية، وبأنه استثناء تاريخي في المعمورة، وطاهرة إنسانية عابرة. . .[٢١]"

ينعت الكاتب الليبيين بكل الصفات القبيحة والدنيئة والسيئة:

فهو ينعتهم بالحمق فهم "عدد للمواجهات.. والانتفاضات.. والصدام" وينعتهم بالجهل "استحالة عجزهم في معرفة ما ترمى إليه [أي ما يرمي إليه القذافي]" وينعتهم بسوء أحوالهم المعرفية". وينعتهم بتدني أخلاقهم "وسوء طالعهم الأخلاقي". وينعتهم بقصر النظر "وسوء تقديرهم للمستقبل" وينعتهم بسوء المحتد "كسوء أصولهم الاجتماعية والقومية". كما ينعتهم بأنهم شعب "مليء بالتناقضات والكوابيس وقابل لكل الشعارات، ولا يملك ثوابت،

٢١ نشرت هذه المقالات بموقع ليبيا وطننا الالكتروني تحت عنوان "هل يطالب القذافي الليبيين تعويضه عما لحقه منهم" وصوت معارض من أهل (؟؟؟؟؟)" بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠١٠م و ٢١/ ٥/ ٢٠١٠م.

ويكره المبادرات، ويؤمن بالسلبية المحايدة". وينعتهم بأنهم يلوون أعناقهم من عدالة المنطق. ويستعجلون أسلام القدر.. ويستبشرون بانفراجات غامضة.. يرفضون مبادئ الواقعية ويقفزون على الموضوعية.."

وينعتهم بمقت الصراحة والمثالية والقيم والعدل والحرية والمبادئ.." وينعتهم بالذل، فهم "عصاة أذلاء كل الأوقات" "شعباً يحبذ السلطان والكرباج والأصفاد وزنازين والمقاحيل والسلفيين والتنازل عن الهوية بثمن بخس".

وفوق ذلك فالليبيون من نظر الكاتب:

"بلداء، غير أوفياء، متخلفون، كذبة، منافقون، بلهاء، دراويش، مغفلون ومزايدون.." .

ولا بد من تسجيل عدد من الملاحظات حول هذا الأرجاف القذافي وهذه الادعاءات الباطلة بحق الشعب الليبي.

أول هذه الملاحظات:

– أن حركة الشعب الليبي – ومنذ بواكير سنوات الاستقلال – في شتى مجالات الحياة العلمية والعملية والمدنية والعسكرية،

اتسمت بالحيوية والفاعلية، وبالنشاط والتطور، وبالواقعية والقدرة على التكيّف، وليس أدّل على ذلك من استعراض كافة المؤشرات المتعلقة بأداء الإنسان الليبي – منذ الاستقلال في عام ١٩٥١ وحتى قيام انقلاب سبتمبر المشؤوم – في شتى نواحي النشاط التعليمي والمهني والتجاري والإداري، ومقارنتها بنظيراتها في العالم العربي والعالم الثالث عموما، فكل هذه المؤشــرات تؤكد فاعلية وحيوية وإيجابية الشــعب الليبي، ومن ثم فليس بمقــدور أحد أن يتهم الشــعب الليبي بتأصل الســلبية والرجعية والتخلف في تركيبته وبنائه.

وثاني هذه الملاحظات:

– أن موقف الشــعب الليبي من القذافي وتجربته وممارســاته لــم يكن عل النحو الــذي هو عليه الآن، والذي يتســم حقيقة بالســلبية. لقد كان هذا الموقف في بداية الانقلاب على النقيض ممــا هو عليــه الآن، لقد كان الترحيب والتفاعــل والتجاوب هو ســمت وموقف الغالبية الساحقة من الليبيين عند قيام الانقلاب، بــل من قبل أن يعرفــوا هوية القائمين عليــه.. ولقد تحوّل هذا الموقــف تدريجياً إلى النقيض، من الترحيــب إلى النفور، ومن التأييــد إلى المقاومة والرفض والمعارضة، ومن التفاعل والايجابية

إلى التقاعس والسلبية. ولقد ارتبط هذا التحوّل باكتشاف الشعب الليبي – على تفاوت في درجة هذا الاكتشـــاف – لحقيقة القذافي ونواياه من خلال خطبه وأحاديثه، ومن خلال سياساته وممارساته، ومن خلال ســيرته وســلوكه، وبقدر ما اكتشف شعبنا من (فصام وتناقض) بين هذه كلها وبين آماله وتطلعاته وقيمه ومثله وأخلاقه، كان تخليه عــن الانقلابيين وتحوّله عنهم، وكان التغير في موقفه من الايجابية إلى السلبية ومن الحماس إلى التقاعس.

ثالث هذه الملاحظات:

– أنه لا يوجد شــك في أن المهمــة الحقيقية لكافة الثورات الإصلاحية، ولكل حركات التغيير الخيّرة، ولكل القادة المصلحين، هو تحويل وجهة وموقف المجتمعات التي تقوم فيها، من الشر إلى الخير، ومن التخلف إلى التقدم، ومن السلبية إلى الايجابية.

فإذا كان الشــعب الليبي قبل مجــيء القذافي متخلفاً ورجعياً وســلبياً، فلا نحســب أن أربعة عقود كاملة من الحكم المطلق التي تحكّم فيها القذافي بكل شيء، وتسلط فيها على كل شيء، على العقول والأجســاد والمقدرات، لا نحســب أن هذه السنوات إلا كافية لتحويل الليبيين من حالة التخلف التي كانوا عليها إلى حالة التقدم، ومن حالة الســلبية إلى الإيجابية، اللهم إلا إذا كان

هذا الشـــعب – في نظر القذافـــي والمدافعين عن تجربته – غير قابل للتقدم وللتطور وللإيجابية، وهو ما ننفيه عن شـــعبنا – بكل إنصـــاف وإصرار – كل النفي، وهو ما يكذبه تاريخ هذا الشـــعب قبل ابتلائه بانقلاب سبتمبر المشؤوم.

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة:

– فهي أن الســـلبية التي طبعت ســـلوك الغالبية العظمى من أبناء شـــعبنا الليبي إزاء أفكار القذافي وسياساته وممارساته كانت فـــي نظرنا موقفاً عقلانيـــاً وموضوعياً واعياً، لجـــأوا إليه واختاروه من خلال الظروف التي وجدوا أنفســـهم يعيشـــونها في ظل حكم القذافي، إذ يتحكم القذافي في كافة مقدرات الشعب الليبي بقوة الحديـــد والنار، وتُلغى كافة منابر وصور الحوار، وتُصادر كل الآراء والأفكار المخالفة، وحيث الاعتقال والتعذيب والقتل هو أســـلوب التعامل الوحيد مع الرأي الآخر، وحيث يشـــيع الإرهاب ولا تبقى أمام أبناء هذا الشعب وبناته من ضمانة أو وسيلة للتعبير وللتغيير. إذن "فالســـلبية" التي مارســـها شـــعبنا الليبي – وما يزال – إزاء القذافي وتجربته ليست نقيصة تحسب ضد الشعب الليبي ولكنها مزيّة وموقف إيجابي يحسب له. وفي الواقع فإننا نستطيع أن نؤكد أن هذه "الســـلبية" كانت بمثابة خط الدفاع الأخير الذي تحطمت

فوقـــه كافة نوايا القذافي العدوانية الشـــريرة، وحالت دون أن تؤتي صور التحريض على الإرهاب والعدوان والشـــر، التي مارسها ودعا إليها القذافي، نتائجها كاملة.

ومن ثم فإننا لا نتردد في القول بأن سلبية الشعب الليبي ليست هي الســـبب وراء الأخطاء والتجاوزات والجرائم التي وقعت خلال ســـنوات حكم القذافي، بل لا نتردد في التأكيد أن هذه "السلبية" كانـــت أحد الأســـباب الهامة التـــي حالـــت دون أن تكون أخطاء وتجاوزات وجرائم حكم القذافي أضعاف ما بلغته وما هي عليه.

القذافي وعائلته
على قمة الفساد المالي

الإرجاف الآخر الذي ظل القذافي يردده، وبخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويعزو إليه تبديد ثروات ليبيا وظهور أكثر من مليون فقير في جماهيريته السعيدة هو: "**الفساد المالي**".

لقد تكلم القذافي عن هذا الفساد في معظم خطبه التي ألقاها خلال السنوات الأخيرة. كما أوعز لابنه سيف بمهاجمة هذه الظاهرة في أكثر من تصريح وخطاب، وكان من أبرزها الحديث الذي أجرته معه قناة "**الجزيرة**" في يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦، كما قدّم "محاربة الفساد" كإحدى دعائم "برنامجه الإصلاحي" الذي يريد تسويقه والضحك به على بعض المغفلين في الخارج والداخل.

كما سرب القذافي[٢٢] بعض "المقالات" إلى عدد من المواقع

٢٢ هناك مؤشرات على أن ابن القذافي سيف (بالاتفاق مع والده) قام خلال =

الإلكترونية الليبية التي تتحدث عن هذه الظاهرة وتشير بأصبع الاتهام بشأنها إلى عدد من "المسؤولين" في النظام، والتي كان من أمثلتها مقال "فروخ" خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ بتوقيع (أبوبكر الشايب) ومن أمثلتها أيضاً مقالات المدعو "الطاهر المتموج" التي سلفت الاشارة اليه.

بل لقد ذهب القذافي في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة إلى حد تقديم عدد من "المسؤولين" ومن بينهم وزير ماليته، وعدد من أمناء اللجان الشعبية وسواهم، إلى محاكمات بعضها "**صوري**" وبعضها "**حقيقي**" أصدرت أحكاماً ظل معظمها معلقاً دون تنفيذ.

أما المسؤولون من الفساد المالي المستشري في الجماهيرية، في نظر القذافي ووفقاً لخطبه وأقواله والمقالات المسربة منه،

= السنوات الأخيرة بتسريب معلومات عن تورط عدد من عناصر النظام (وبخاصة من أعضاء اللجان الثورية) في الفساد المالي، إلى عدد من "المعارضين" في الخارج المخدوعين أو المتخادعين بلعبة "الإصلاح". وقد استهدف القذافي وابنه من وراء هذا التسريب تحقيق هدفين، الأول: ممارسة المزيد من الضغط على هذه العناصر كعادة القذافي، والثاني: خديعة هذه العناصر المعارضة حول مدى جدية سيف بشأن "مشروعه الإسلامي". وقد فعل اللعبة نفسها مع هؤلاء المعارضين موسى كوسه في بداية لقاءاته السرية معهم في الخارج.

فهم:

أولاً: الشعب الليبي بأسره بمؤتمراته ولجانه الشعبية.

لقد كرر القذافي هذا الزعم على إمتداد السنوات الماضية وحتى عهد قريب.

وسأكتفي في هذا المقال بإيراد المقتطف القائم بين الخطاب الذي ألقاه في ٧/ ١٠/ ١٩٨٩ فهو واضح العبارة والدلالة:

"كل مسؤولية هي مسؤولية الليبية. . . ".

"وما دام الشعب هو الذي بيده السلطة فهو إذا المسؤول عن الفساد". "أنا أعتبر أن هناك فساداً قمتم به، وأنكم الشعب بكاملة قد انحرف. "وهذا فساد لا أقبله، ولا تربطني بكم أي علاقة لا من بعيد ولا من قريب". "وإن كان هناك فساد أو تخريب فهو منكم أنتم وبينكم، بين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي لستا مسؤولاً عنها، وإنما أنتم المسؤولون عنهما".

ثانياً: أعداد من "المسؤولين" من النظام الذي استغلوا مناصبهم واستغلوا الأزمات التي مر بها النظام كأزمة لوكربي، واستغلوا انشغال "القائد الإمام" بالملف الخارجي وبقيادة "معركة التحرر العالمي".

ووفقاً لما ورد في مقالة "فروخ" التي سلفت الإشارة إليها فإنها قائمة مسؤول النظام المتورطين من الفساد المالي تضم: عدداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة (السابق) وأبنائهم، وعدداً من ؤرساء الوزارة (السابقين) بوزيد دوردة ومحمد الزردق رجب وشكوى غانم ورئيس الوزراء الحالي البغدادي المحمودي وعددًا من الوزراء وأعضاء اللجان الثورية مثل محمد العويجم، ومعتوق معتوق، وعمار الطيف، وعبدالله البجري، والطيب الصافي، ومصطفى الزايجي ورافع المداني، ورئيس الشاوس، ومحافظ المصرف المركزي فرحات بن اقدارة.

أما صاحب مقال "صوت معارض من أهل السقيفة" فلا يكاد يترك مسؤولًا في النظام إلا ويتهمه بالتورط في الفساد المالي ويتحدث عن وجود قائمة تضم (٨٦١) متمولاً ومحتالًا من رموز الفساد في البلاد ويهدد بنشر أسمائهم (لاحقا) بصفاتهم وأرقام حساباتهم السرية (إذا لزم الأمر) في أمريكا وأوروبا ودول إقليمية وبزعم انها تضم أسماء قضاة، رؤساء نيابات، رؤساء محاكم، رؤساء جامعات، أكاديميين، رجال سلك دبلوماسي، ضباط جيش، ضباط شرطة، مجراء مصارف، مجراء مؤسسات مالية تجارية اقتصادية، مدراء هيئات بحثية، مجراء شركات صناعية

خدمية انتاجية، أعضاء قطاعات عامة، مجراء مراكز فكرية، مجراء جمعيات تبشـيرية، رموز أمنية، منسـقي قيادات شعبية، مجراء مشـاريع زراعية واسكانية، رجال جمارك مدراء ضرائب، مراقبين ماليين، مدراء تسـجيل عقاري، أطباء، مدراء مستشفيات، مدراء حرس حدودي، مدراء حرس بلدي، شرطة زراعية، أعضاء لجان ثورية، مجراء هيئات أمنية، مدراء قطاعات سياحية، مدراء شركات صيد بحري، مدراء منافـذ حدودية، مدراء خطوط جوية، مدراء شـركات نفطية، مدراء شركات اسـتثمارية في الداخل والخارج، أصحاب المحاف الاستثمارية، ومؤسسات رياضية. "

وبالطبـع فإن هذه القوائـم لا تكاد تترك أحداً من مسـؤولي النظـام. ومع ذلك فهـي لا تضم القذافي ولا تضـم أبناءه وابنته وزوجهـا حميد، كما لا تضـم أحداً من أبنـاء عمومته وقبيلته، عـدا أولئك الذيـن كتب لهم القدر أن يصطدمـوا بأبناء "القائد" من أمثال عبد الحكيم وعمر ابني مسـعود عبد الحفيظ القذافي. كما لا تضم أولئك الذين ما يزال القذافي يعتمد عليهم في بقائه واسـتمرار نظامه من خارج دائرة القذاذفة، من أمثال موسى كوسة ومن على شـاكلته. هؤلاء جميعاً في نظر القذافي ليسوا فاسدين وليسـوا رموزاً لكل صور الفسـاد، وفي مقدمتها الفساد المالي،

حتى لو كانت رائحة فســادهم تزكم الأنوف ومعروفة تمام المعرفة لدى الســفارات الأجنبية في ليبيا، ولدى رجال الشركات الأجنبية العاملة، أو التي تسعى للحصول على أعمال وتعاقدات في ليبيا، ولدى رجال المخابرات الأجنبيــة المعنية بليبيا، ولدى المصارف الأجنبية، وفي شــتى عواصم أوروبا[٢٣]، بل لدى القذافي شخصياً. هؤلاء ليسوا جزءاً من الفســاد المالي الذي يتحدث القذافي عنه، إما لأنهم أبناؤه وتجري في عروقهم دماؤه "الزرقاء"، وإما لأنهم لم ينافسوا ويزاحموا أبناءه على الصفقات والعمولات بشتى العملات، وإما لأنهم لم يتجرأوا على الغمز والنيل منه ومن أبنائه، وإما لأنه ما يزال يحتاج إليهم .

هنــاك ملاحظات هامة جديرة بالتســجيل هنــا تتعلق بما يثيره ويردده القذافي حول انتشار الفساد المالي في جماهيريته السعيدة، يأتي في مقدمتها :

- **أولاً**: أن كل الأمثلة والنماذج التي أشار إليها القذافي عن

٢٣ تجــدر الإشــارة هنا إلى ما قامــت به الحكومة السويســرية في مطلع عام ٢٠١٠، بإعداد قائمة منحت (١٨٨) اســماً من رجــال النظام في ليبيا في مقدمتهم القذافي وأعضاء اســرته وعدد كبير من أبنــاء قبيلة القذافي منعت منحهم تأشــيرات دخول اليها مما يعني الحيلولــة بينهم وبين التصرف في الحسابات السرّية المفتوحة في مصارفها.

صور الفساد المالي لا تشكل شيئاً يُذكر أمام صور وحجم الفساد المالي الحقيقي المنتشر في ليبيا المنكوبة به منذ استيلائه على السلطة فيها.

- **ثانيا**: أن الأمثلة التي تعرض لها القذافي في أحاديثه عن الفساد المالي لا تشكل – رغم ضخامة حجمها – شيئاً يُذكر بالمقارنة بحجم مليارات الدولارات التي أهدرت أو نُهبت من خزانة الشعب الليبي، جراء السياسات التي فرضها القذافي على البلاد، سواء في مجال التسليح واقتناء شتى أنواع الأسلحة، أو في مغامراته العسكرية الخارجية "وتصدير الثورة"، أو في "معركة التحرر العالمي"، أو في الدعاية للكتاب الأخضر، أو في التجريب السياسي والتطبيق الاشتراكي العقيم، أو على مذبح مشروعات التنمية الوهمية كالنهر الصناعي "العظيم" فضلا عن عشرات المليارات من الدولارات التي تكبدتها الخزانة الليبية في شكل تعويضات وهبات وتنازلات عن حقوق من أجل تمكين القائد من الخروج من عزلته الدولية، فضلًا عن عشرات المليارات من الدولارات لتمويل عدد من "المشراعات" السياسية في أفريقيا وسواها نيابة عن

أسياده واسترضاء لهم[٢٤].

- **ثالثا**: أن حجم الفساد المالي المنسوب إلى العناصر والأسماء التي يحلو للقذافي أن يشير إليها ويرددها (والتي تضم العناصر التي زاحمت ونافست أبناء القذافي وأقاربه في الحصول على الصفقات والعقود والتوكيلات، لا سيما في مجال النفط) لا يشكل شيئاً بالمقارنة بحجم الفساد المالي الذي مارسه هو وأبناؤه وأبناء قبيلته، والمتمثل في تحويل مليارات الدولارات إلى حسابات مصرفية أجنبية بأسمائهم وأسماء مؤسسات وشركات مملوكة لهم، قبل دخولها خزانة الشعب الليبي أو بعد دخولها، والمتمثل أيضاً في بلايين الدولارات التي يحصلون عليها من شتى التعاقدات مع أجهزة الدولة (والتي تكاد تغطي كافة عقود بيع النفط وكافة التوكيلات وعقود التوريدات من شتى بلدان العالم).

وعلى أي حال، وأيّاً ما كان الحجم الحقيقي للفساد المالي الضارب الأطناب في "الجماهيرية العظمى"، وأياً ما كانت هوية

٢٤ أعلن القذافي خلال اجتماعات دول الساحل والصحراء المنعقد في العاصمة التشادية انجامينا (يوليو ٢٠١٠م) أن لدى ليبيا (٩٠) مليار دولار مخصصة للاستثمار في أفريقيا.

وأسماء المورّطين والمتورّطين فيه، فإن "المسؤولية" عنه تقع ابتداء وانتهاء على عاتق القذافي قبل غيره ودون غيره، سواء ما حدث من هذا الفساد خلال مرحلة "مجلس قيادة الثورة" (١٩٦٩-١٩٧٧)، أو خلال مرحلة النظام الجماهيري المزعوم (منذ عام ١٩٧٧) .

فالمعروف أن القذافي ظل في المرحلة الأولى يتربع على رأس السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن امتلاكه الصلاحيات السياسية والعسكرية في الدولة. أما في المرحلة "الجماهيرية" منذ مارس ١٩٧٧ فقد استحدث القذافي لنفسه ما أطلق عليه "الصلاحيات الثورية" التي تجعل أي توجيهات تصدر منه ملزمة التنفيذ من قبل هياكل السلطة الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية والروابط والاتحادات المهنية واللجان الشعبية ومؤتمر العشب العام، هذا فضلا عن "الصلاحيات العسكرية" والأمنية التي لم يتخل عنها يوماً من الأيام وبأي شكل من الأشكال.

ومن جهة أخرى فإن القذافي يظل هو **المسؤول الأول والمباشر والأخير** عن هذا الفساد المالي، وبصرف النظر عن حجمه وهوية وأسماء المورّطين فيه.

ومن الثابت أن القذافي:

- هو الذي قام منذ إبريل ١٩٧٣ بإعلان ما أطلق عليه الثورة

الشعبية، وهو الذي أعلن إلغاء القوانين.

- وهو الذي شـرع منذ السـنوات الأولى لاسـتيلائه على السلطة في تفكيك هياكل ومؤسسات الدولة وهدم العملية التخطيطية وأجهزتها.
- وهو الذي أفقد السـلطة القضائية اسـتقلاليتها ونزاهتها ودورها في تحقيق العدالة.
- وهـو الذي أفقد أجهزة الرقابـة المالية والإدارية فاعليتها ودورها في ملاحقة ومحاسـبة المسـؤولين عن الأخطاء والتجاوزات والفساد المالي والإداري.
- وهو الذي اسـتحدث فكرة المؤتمرات واللجان الشعبية وكل الخزعبلات المتعلقة بها.
- وهو الذي حرص بكل السـبل والوسائل على إبقاء البلاد بدون دستور وبدون مرجعية دستورية.

لقـد أدت هذه الأفكار والسياسـات[٢٥] التي لا يُنكر القذافي أنه

---

٢٥ راجع للمؤلف كتاب "ليبيا من الشرعية الدستورية الى الشرعية الدستورية" من منشورات دار الاستقلال ومكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، وكتاب "مأسـاة ليبيا ومسـؤولية القذافي" من منشـورات مركز الدراسات الليبية، أكسفورد ٢٠١٠م.

هـــو داعيتها، وأنـــه هو الذي فرضها حتى علـــى رفاقه من أعضاء مجلس قيـــادة الثورة، إلى الزج بالبلاد على امتداد الســـنوات منذ ســـبتمبر عام ١٩٦٩ في حالة من الفوضى المتواصلة والمتعاظمة، وإلى خلق مناخ من الاســـتباحة الشاملة للمال العام، وإلى تغييب مبدأ المحاسبة والمساءلة، وهو ما أدى في النهاية إلى هذا الحجم الهائل والعارم من الفساد الأخلاقي والإداري والمالي[٢٦]، الذي عزّ وجود نظير له في أي بلد في الماضي أو الحاضر.

---

٢٦ تراجع على ســـبيل المثال تقارير "الشـــفافية الدولية" التي وضعت ليبيا في ذيل قائمة دول العالم.

لجان التطهير: المزيد من التلوّث والفساد

لم يكن حديث القذافي التلفزيوني في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٦ هو المناسبة الأولى التي اعترف خلالها بوجود فقر وفقراء في جماهيريته "السعيدة به وبكتابه الأخضر".

لقد تحدث القذافي عن هذه الظاهرة ـ وإن كان بأسلوب غير مباشر – في مطلع التسعينيات (وبخاصة منذ عام ١٩٩٣) عندما دخلت جماهيريته نفق "عقوبات لوكربي"، وهي الفترة التي شرع خلالها في الحديث أيضاً عن رغبته في توزيع عائدات البلاد النفطية نقداً على العائلات الليبية.

لقد أكثر القذافي منذئذ الحديث عن "الفساد المالي" الذي حرص على أن ينسبه إلى "الشعب الليبي"، وإلى أولئك الذين استغلوا "أزمة لوكربي" ووصفهم بأنهم "حلابة لوكربي". وبحجة "معالجة" هذا الفساد المالي المستشري أوعز القذافي لمؤتمراته

الشـــعبية أن تصدر في عام ١٩٩٤ ما أطلق عليه "قانون التطهير"، كما أعلن في الوقت نفسه العفو عمن يتقدم طواعية باعترافه بالفساد أو الإفساد.

وفي ١٩ إبريل ١٩٩٤ بث تلفزيون النظام خبراً جاء فيه:

"قرر اليوم الأخ أمين اللجنة الشعبية للعدل [محمد حجازي] تكويـــن لجان تطهير في جميع أنحاء الجماهيرية، وذلك طبقاً للقانون رقم ١٠ لســـنة ١٩٩٤... وقد حدد القرار سلطات هذه اللجان وعملها في محيط المهام المناطة بها."

وقد أردف الخبر:

"وقـــد علـــم أن هذه اللجان التي يصـــل عددها ٤٣ لجنة في جميع أنحاء الجماهيرية ستباشر أعمالها في القريب."

غير أن القذافي قرر أن يوقف العمل بقرار وزير عدله الحجازي قرابة عامين كاملين كانا حافلين بشتى التوقعات والتكهنات حول مآل القانون المذكور ولائحته التنفيذية.

وفـــي ٢٢ مايـــو ١٩٩٦ [٢٧] أعلن القذافي فـــي خطاب عام بأنه

٢٧ هـــل كان مـــن المصادفة أن القذافي أمر بعد نحو شـــهرين من هذا التاريخ، وتحديداً يوم ٢٩/٦/ ٢٠١٠م. بتنفيذ مجزرة سجن أبوسليم في طرابلس التي ذهب ضحيتها نحو (١٢٠٠) سجين سياسي خلال ما يقارب ثلاث ساعات؟

بصدد القيام بما أسـماه "الثورة الثانية" كما أعلن عن تشكيل نحو ٨١ لجنة عسكرية من ضباط صغار برتبة ملازم، تدعمها نحو ألف لجنة ثورية، وضع على رأسها جميعاً ابنه "**الساعدي**" الذي كان يحمـل رتبة نقيب يومذاك. وناط القذافي بهذه اللجان مهمة تنفيذ "قانون التطهير" ولم ينس أن يؤكد أنه يستند في خطواته هذه إلى "**الشـرعية الثوريـة**" التي تعطيه – وفقـاً لفهمه الخاص – الحق في أن يفعل بليبيـا وأهلها ما يشـاء، وأن يتجاهل بالكامل الهياكل السياسية التي أقامها حسب هواه.

لقد أعطى القذافي لنفسـه الحق في أن يوسع نطاق عمل هذه اللجان بحيث يشـمل جمـع المعلومات والتحقيق بشـأن قضايا المحسوبية والوساطة والرشـوة والزندقة والمخدرات. كما تجدر الإشارة إلى أن القذافي قام قبل الإعلان عن هذه الخطوة بالاجتماع فـي مدينة طرابلـس مع مجموعـات من "الضبـاط الوحدويين الأحـرار" و"الضبـاط الثوريين". كما قام عشـية ذلك الإعلان بالاجتماع بالضباط المشـاركين في عمل تلك اللجان في معسكر قاريونس ببنغازي (وهو المعسـكر ذاته الذي تحـرك منه انقلابيو سبتمبر المشؤوم).

ولـم يفت وكالة أنباء القذافي – وبناء على توجيه منه دون أي

شــك – أن تقارن بين الاجتماعين وتؤكد أن هذه الخطوة تشــكل تصعيداً للثورة التي **تنتقل من جيل إلى جيل**.

ومما هو جدير بالتســجيل في هذا المقــام أن القذافي أمر بأن **يُستثنى** من ســريان القانون المذكور عليهــم جميع من بقي على قيــد الحياة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، و"الضباط الوحدويون الأحرار"، وأعضاء اللجان الثورية، وأمناء اللجنة الشــعبية العامة (الوزراء). أما أبناء القذافي وأصهاره وأبناء قبيلة القذاذفة فقد حمل تعيين (الســاعدي القذافي) على رأس لجان التطهير إشارة واضحة وقاطعة بأنهم مستثنون من ملاحقة ومساءلة هذه اللجان لهم.

وقــد أوردت صحيفة "**القدس العربي**" في عددها الصادر يوم ٣١/ ٥/ ١٩٩٦ [٢٨] بشأن هذه الإجراءات:

"البلاد تقف على أبواب حملة تنظيف للجبهة الداخلية ستطال رؤوساً كبيرة في قيادات الجيش، وبعض الشخصيات الأخرى التي حققت عشرات الملايين من الدولارات في عمليات فساد واسعة. . . "

---

٢٨ يلاحظ ان القذافي كان قد أمر قبل نحو شهرين من هذا التاريخ بتنفيذ مذبحة سجن أبو سليم التي ذهب ضحيتها (١٢٠٠) سجين سياسي ليبي.

وفي الذكرى الثامنة والعشــرين لانقلابه المشؤوم ألقى القذافي خطاباً يوم ١٩٩٦/٩/٤ كان مما جاء فيه:

"إن الممارسات غير المشــروعة أملت إصدار قانون التطهير وتشكيل لجان التطهير، وإلا فإن الفقراء، خاصة إذا حرضتهم، سيحرقون جميع المتاجر والمزارع والسيارات الكبيرة في ليلة واحدة، وهذا لأننا نتصرف **بحكمة ومسؤولية**. "

ونادي في الخطاب ذاته إلى الاستمرار في تنفيذ قانون التطهير حتى النهاية.

إن التصرف "**بحكمة ومســؤولية**" الــذي يدعيه القذافي هو الــذي جعله يضع على رأس لجان التطهير ابنه النزق الســاعدي، يعاونه غوغائيو اللجان الثورية وصغار العســكر الجدد، وهو الذي جعله يستثني من ملاحقة هذه اللجان أبناءه وأقاربه وضباطه الأحرار وأعضاء مؤتمراته ولجانه الثورية والشعبية. وهو الذي جعله يرفض الاستجابة إلى الاقتراح الذي قدمه إليه بعض "المسؤولين" بضرورة تشــكيل "لجنة وطنية مركزية" تتولى الإشــراف على عمل لجان التطهير وترشيدها.

ومــا يزال ماثلاً أمام أعين المواطنيــن ومحفوراً في ذاكرتهم ما

قامــت به "لجان التطهيــر" منذ عام **١٩٩٦** باســم قانون التطهير ومحاربة الفســاد. لقد أضافت فصلاً جديداً إلى مأســاة الليبيين فــي ظل هذا النظام العفــن. فقد تحولت هــذه اللجان إلى أداة بطش وإرهاب إضافية، كما أضافت إلى حجم الفساد القائم أطنانا جديدة. وفيما ازداد اللصوص السابقون ثراءً، ظهرت فئات وشرائح أخرى من اللصوص الجدد: "لصوص لجان التطهير".

وبالطبع فلم يكن بمقدور أي عاقل أن يتصور مآلاً لهذه اللجان غيــر ذلك الذي آلت وانتهت إليــه. واكتفى القذافي بإصدار توعد جديد بتشكيل "**لجان البركان**" لكي تواصل عمل لجان التطهير في ملاحقة الفساد والمفسدين.

ومــع زوال مخاطر **أزمة لوكربــي** على النظام في عام ١٩٩٩، وانفتــاح النظام على العالم من جديد، وازديــاد عائداته النفطية، وإقبال الشــركات الأجنبية من كل مكان للاستثمار لعقد الصفقات وجنــي الأرباح الطائلــة، قامت حالة جديدة فــي البلاد بلغ فيها "الفســاد المالي" درجة عزّ نظيرها في أي مكان آخر في العالم. وكان مما زاد في تفاقم هذه الحالة بقاء البلاد بلا دســتور ولا نظام قضائي مستقل نزيه، وتعاظم الفوضى الإدارية، ونزول أبناء القذافي وشــقيقتهم، وأعداد أخرى من أبناء القذاذفة، وأبناء من تبقى من

"القيادة التاريخية" للانقلاب المشـؤوم وضباطه وأبناء رفاق القائد واللجان الثورية، وشلل أخرى من المرتزقة والمنتفعين، إلى سوق الصفقات والتعاقدات والتوريدات والتوكيلات.

ورغـم تعاظم "الفسـاد المالي" في "الجماهيرية السـعيدة" وبلوغـه حدوداً جاوزت كل المعـدلات العالمية، فإن القذافي لم يُظهر خلال السنوات التي تلت بداية الانفراج في أزمة لوكربي عام ١٩٩٩ أي اهتمـام بهذه الظاهرة، ولا بظاهـرة الفقر والفقراء في جماهيريته، ولا بلجان البـركان التي توعد بها، ولا بثورة الفقراء التي هدد بتحريكها.

لقد انشغل القذافي عن كل ذلك:

- فالظروف الدوليـة والإقليمية أصبحـت مواتية لنظامه. والولايات المتحـدة الأمريكية وأوروبا بدتا راضيتين عنه بعد أن أصبح على اسـتعداد لدفع التعويضات السـخية للمتضررين مـن جرائم نظامه، وبعـد أن فتح الأبواب أمام الشـركات الأجنبية، وبعد أن أصبح شـريكاً فعّالاً فـي "الحرب على الارهاب"، وفي تقديم كل معلومات لديه عـن "حركات التحرر" التي أنفق عليها مليارات لا تحصى من قوت الشعب الليبي.

- كما أن عائــدات ليبيا النفطية في ارتفاع مســتمر، وهي كفيلــة – رغم كل عمليات النهــب والاختلاس من قبل أبنائه وأعوانه – لتغطية كل ما يطلبه، ويأمره به ســادته، لتمويل مشروعاتهم في إفريقيا وغيرها من بقاع العالم.
- أما "الفساد المالي" فلا بأس من استمراره، بل من تناميه وتفاقمــه، ففي ذلك المزيد من الثــراء لأبنائه ومن يهمه أمرهم، والمزيد من "الأرباح" و"المنافع" للشــركات الأجنبيــة أيضــاً. ومن شــأن ذلك أن يجعــل الآخرين المتورطين في هذا الفســاد من الليبييــن (لجان ثورية، وضباط، ولجان شــعبية، إلخ.) تحت قبضته، وأشــد ضعفاً في مواجهته.

لقــد تصور القذافي في هذه المرحلــة الجديدة أن بمقدوره أن يعقد "**صفقة سياســية**" مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين قوامها أن يفتح أمامهم أسواق ليبيا بالكامل، وأن يتعاون معهم بسخاء بشأن كافة المســائل الأمنية والعسكرية والمالية التي يطلبونها، على أن يغض هؤلاء أعينهم عن طبيعة "النظام السياسي" القائــم في الجماهيرية وما تتعرض له حقوق الليبيين وحرياتهم من انتهاكات. وباختصار، أن يقبلــوا منه "بإصلاح وانفتاح اقتصادي

دون حاجة إلى إصلاح سياسي" .[٢٩]

وعلى الأرجع، فقد جاءت الإشارات إليه من "أسياده" (القدامى الجدد) أن ما يعرضه من خدمات لمحاربة الإرهاب وتمويل "إفريقيا الجديدة" هو موضع ترحيب وامتنان هؤلاء "الأسياد" . غير أنه لا ينبغي أن يخفى على القذافي أنها خدمات تفيد نظامه كما تفيد غيره من الدول.

كما تضمنت الإشارات التي بعث بها هؤلاء "الأسياد" رسالة أخرى للقذافي، مفادها أنه لا إمكانية للقيام بإصلاح اقتصادي بدون إصلاح سياسي، والإصلاح السياسي ليس بالضرورة من باب الحرص على حقوق الإنسان، أو الديمقراطية في ليبيا، ولكنه مطلوب من أجل حماية "مصالح" هؤلاء "الأسياد" ، فالشركات الأجنبية، على سبيل المثال، في حاجة إلى إطار قانوني وإداري يحكم الأوضاع في ليبيا، ولا تستطيع الشركات التعامل مع حالة الفوضى والأوضاع الهلامية القائمة في "الجماهيرية السعيدة" .

كما تضمنت هذه الإشارات رسالة أخرى تلحّ على القذافي أن يضع حداً للفساد المالي المستشري في جماهيريته، وأن تلك الخطوة مطلوبة ليس من أجل الحفاظ على ثروة الشعب

٢٩ تراجع على وجه الخصوص خطب القذافي منذ مارس ٢٠٠٤.

الليبي – فذلك شأن يخص الليبيين وحدهم – ولكنها مطلوبة من أجل حماية مصالح شـــركات ومؤسسات هؤلاء "الأسياد" ، فهذه المصالـــح لا يمكن أن تصان في ظل هذا الكم الهائل من الفســـاد والرشوة المنتشر في جماهيرية القذافي.

ووصل الأمر إلـــى أن قام هؤلاء الأســـياد القدامى الجدد إلى تنبيه القذافي إلى تورط أبنائـــه وأعداد كبيرة من أعمدة نظامه (من ضبـــاط الجيش والأجهزة الأمنية واللجان الثورية وأفراد قبيلته) في شـــتى صور الفســـاد المالي، بل بلغ بهم الأمر إلى أن يقدموا إليه بيانات عن الحســـابات المصرفية الســـرية المفتوحة بأسماء بعض هؤلاء المتورطين[٣٠].

ومع إلحاح هذه الإشـــارات وجد القذافي نفسه مضطراً إلى أن يفعل شيئاً ما، أو أن يتظاهر بفعل شيء ما في هذا الاتجاه:

- من هنا كانت عـــودة القذافي إلى الحديث مجدداً، ومنذ عام ٢٠٠٥ عن موضوع الفقر والفقراء وانتشـــار الفســـاد المالي والرشوة والمحسوبية في جماهيريته السعيدة.
- ومـــن هنا كان تحريكه للمبادرة الملهاة بقيادة ابنه ســـيف

٣٠ قد تكون الأسماء الواردة بهذه القوائم والبيانات هي ذاتها الـ (١٨٨) إسماً التي منعت سويسرا إعطاءها تأشيرة دخول الى أراضيها في عام ٢٠١٠.

(هذه المرة) من أجل الإصـــلاح و"معاً من أجل ليبيـــا الغد" .

لقد اعتــرف القذافي في خطابه الذي ألقاه يوم ١٣/ ٦/ ٢٠٠٣، وفــي الخطاب الــذي ألقاه يوم ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٥ بوجــود مليون ليبي محتاج. كما أكــد في خطابه الذي ألقاه يــوم ٥/ ١/ ٢٠٠٦ وجود مليــون فقير ليبي، وعزا القذافي وجــود هؤلاء الفقراء والمحرومين في جماهيريته إلى انتشار الفســاد المالي والرشوة والمحسوبية، كمــا زعم في هذه الخطابات أنه ســعى في الماضي إلى محاربة ظاهرة انتشار الفســاد المالي عن طريق "لجان التطهير" و"الرقابة الشــعبية" و"الرقابة الثورية" و"القوافل الثورية " غير أنها فشلت جميعاً في القضاء على هذه الظاهرة.

ثم تفتقــت عبقرية القذافــي عن حل جديد لمشــكلة الفقراء والمحرومیــن فــي جماهيريته تمثل فــي دعوته لهــؤلاء الفقراء والمحرومين إلى أن يقوموا بتشــكيل "**جمعيـات أصحاب الثروة والمحروميـن_منهـا**" ، وعن حلّ آخر لظاهرة "الفســاد المالي" تتمثل في دعوته إلى تأسيس "مخابرات ومباحث مالية" .

كمــا شــهد الربع الأخيــر من العــام ٢٠٠٦ عــودة القذافي "المتحمســة" لموضوع الفســاد المالي فــي جماهيريته، فكانت

المطالبات للمسؤولين بتقديم الإقرارات عن ذمتهم المالية (مع استثناء أبنائه وأقاربه بالطبع) وكان قد أعطى مهلة أربعة أشهر لمن يريد أن يتوب من المتورطين، وعفا الله عما سلف. ثم كان تلويحه مرة أخرى في نوفمبر عام ٢٠٠٦ بأنه سوف يقوم بتحريك وقيادة ثورة الفقراء.

خاتمة

وبعد:

- فإننا على يقين من أن شعبنا يدرك تمام الإدراك، ويؤمن تمام الإيمان، بأن القذافي هو المسؤول الأول والرئيسي عن كل صور النهب والسرقة والإهدار التي تعرضت لها أموال ليبيا وثرواتها منذ انقلاب سبتمبر المشؤوم.
- كما أن شعبنا يعرف تمام المعرفة أن "الفساد المالي" الذي يتظاهر القذافي بمحاربته هو من صنعه هو، ومن صنع "النظام السياسي" الذي أقامه، كما أن حصة القذافي وحصة أبنائه وأقاربه في هذا الفساد هي أكبر الحصص وأكثرها بشاعة.
- وسواء استمر القذافي في مسرحيته وملهاته الجديدة التي يقوم فيها هو وابنه سيف (ومن قبله الساعدي) بدور

البطولة تحت عنوان "محاربة الفساد" (ومن قبل لجان التطهير) و"معاً من أجل ليبيا الغد" أم لم يستمر.

- وسواء أقدّم القدافي "أكباش فداء" لجماهيريته المتهاوية ومطالب الأسياد، من لصوص "الضباط الأحرار" و"اللجان الثورية" و"المؤتمرات واللجان الشعبية" أم تراجع عن تقديم هذه الأكباش واكتفى بالتهديد لهم وبتوبيخهم.
- سواء أحدث هذا أم ذاك، فإن ذلك لا يعني شيئاً في نظر أبناء شعبنا الأحرار وبناته، وأن ذلك لا يغني عن إزالة "النظام السياسي" بكامله، بكتابه الأخضر وبكافة هياكله ومؤسساته ورموزه. ولا يغني عن تقديم كبشه الأكبر القذافي وأسرته وكافة أركان نظامه إلى العدالة والقضاء والقصاص.

تلك هي الثورة الوحيدة المطلوبة، وتلك هي الثورة الوحيدة التي يرضى عنها شعبنا، وتلك هي المهمة التاريخية التي تنتظره.

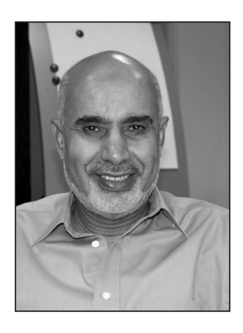
إن من بين الدروس التي تعلمتها البشرية عبر مسيرتها، أن الجلاد لا يمكن أن يتحول إلى محرّر، وأن الفاسد المفسد لا يمكن أن يصبح مصلحاً، وأن الظل لا يستقيم والعود أعوج، وتلك هي أيضاً إحدى سنن الله في هذا الكون.

و﴿**إن الله لا يصلح عمل المفسدين**﴾ صدق الله العظيم.

أبناء ليبيا يعانون الفقر المدقع

والقذافي وأبناؤه يهدرون الأموال في كل مكان

(صور لأبناء القذافي في أزياء السهرات المترفة مع كبار المطربين ونجوم الليل في أوروبا وأمريكا)



المؤلف في سطور

- من مواليد مدينة بنغازي بليبيا عام ١٩٤٠ .
- نال شهادة التوجيهية عام ١٩٥٨ ، وكان ترتيبه الأول على مستوى المملكة.
- تخرج من كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية عام ١٩٦٢ بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأولى، وعُيّن معيداً بالكلية ذاتها.
- أكمل دراسته العليا ببريطانيا عام ١٩٧١ ، وحصل على زمالة جمعية المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، وعضوية جمعية خبراء الضرائب ببريطانيا.
- عُيّن عام ١٩٧١ أستاذاً محاضراً بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية، كما انتدب وكيلاً لها.
- عُيّن عام ١٩٧٢ رئيساً لديوان المحاسبة (بدرجة وزير) وبقي في هذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٧٧ .
- عُيّن عام ١٩٧٧ سفيراً بوزارة الخارجية الليبية، ثم عُيّن عام ١٩٧٨ سفيراً لليبيا لدى جمهورية الهند حتى عام ١٩٨٠ .
- أعلن عام ١٩٨٠ استقالته من منصبه كسفير بوزارة الخارجية وانضمامه إلى المعارضة الليبية في الخارج في سعيها للإطاحة بنظام القذافي، وإقامة بديل وطني دستوري ديموقراطي.

- شارك عام ١٩٨٠ في تأسيس الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وانتخب من قبل المجالس الوطنية للجبهة خلال السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ أميناً عاماً لها.
- استقال عام ٢٠٠١ من قيادة الجبهة، وخصص جلّ وقته واهتمامه للبحث والتدوين والعمل الأكاديمي.

كتب صدرت للمؤلف

- **تطبيقات عملية في المحاسبة المالية** (مع أحمد محمود عبد السلام المكي) – ١٩٦٤ .
- **كيف خرب القذافي خزانة ليبيا** – ١٩٨٠ .
- **كيف خرب القذافي اقتصاد ليبيا** – ١٩٨٠ .
- **ماذا جرى لأماني الشعب الليبي ووعود انقلاب سبتمبر؟** – ١٩٩٤ .
- **صور من واقع الشعب الليبي في مجال حقوق الإنسان في ظل انقلاب سبتمبر** – ١٩٩٤ .
- **سجل بأسماء شهداء وضحايا القتل والاغتيال السياسي في ظل انقلاب سبتمبر** – ١٩٩٤ .
- **صور من واقع الشعب الليبي – في مجال المشاركة السياسية – (في ظل انقلاب سبتمبر)** – ١٩٩٤ .
- **تقرير انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي في ظل النظام**

الانقلابي، سبتمبر ١٩٦٩ – ديسمبر ١٩٩٨، (المحرر الرئيسي مع آخرين) – ١٩٩٩ .

- **ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي**، أربعة مجلدات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ .
- **ليبيا من الشرعية الدستورية الى الشرعية الثورية** – ٢٠٠٨ .
- **انقلاب بقيادة مخبر** – ٢٠٠٩ .
- **جرائم اللجان الثورية في ليبيا: من المسؤول عنها؟** – ٢٠٠٩ .
- **انقلاب القذافي: الدور الإسرائيلي** – ٢٠٠٩ .
- **مأساة ليبيا ومسؤولية القذافي** – ٢٠١٠ .

تحت الإعداد:

- **واقعة انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ .**
- **انقلاب القذافي: الحماية الناصرية.**

al- baliyunayr al-faqir?

Mohamed Yousef Al–Mgariaf



Centre for Libyan Studies–Oxford

Qaddafi
A poor billionaire

Mohamed Yousef Al–Magariaf

First published in Great Britain 2010 by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Summertown
Oxford OX2 7DL

© Centre for Libyan Studies

All rights reserved
No part of this book may be reproduced or transmitted in any shape or form without written permission

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-12-4

